



PROVISIONAL

A/31/IV.11

11 October 1976

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الحادية عشرة

المنعقدة بالمقر في نيويورك

يوم الخميس ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٧٦ ، الساعة ٣٠/١٠

الرئيس : السيد أميراسنغ (سرى لانكا)

ثم : السيد مونتيل ارغيلو (نائب الرئيس) (نيكاراغوا)

— خطاب صاحبة السعادة السيدة سيريفافور . د . بندرانايكة ، رئيسة الوزراء ووزيرة الدفاع والشؤون الخارجية في جمهورية سرى لانكا

— مواصلة المناقشة العامة [٩]

القيت الكلمات من :

السيد دي لا بونتي (بيرو)
السيد كيسنجر (الولايات المتحدة الأمريكية)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن .
أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي إرسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل إلى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات " :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,

Room LX-2332 مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

وحيث أن هذا المحضر وزع في ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٦ ، فإن التاريخ النهائي لقبول التصحيحات سيكون ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٧٦ .
فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

76-70061/A

Digitized by UNOG Library

عقدت الجلسة عند الساعة ١٠/٥

خطاب صاحبة السعادة السيدة سيريمافور . د . بندرانايكة ، رئيسة الوزراء ، وزيرة الدفاع والشؤون الخارجية في جمهورية سرى لانكا

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : سوف تستمع الجمعية في هذا الصباح الى خطاب رئيسة وزراء ووزيرة الدفاع والشؤون الخارجية لجمهورية سرى لانكا .
وانه لمن دواعي الشرف لرئيس الجمعية العامة أن يرحب برئيس حكومته في الجمعية العامة ، في مثل هذه المناسبة الهامة ولاجل مثل هذا الغرض الهام .
اصطحبت الى قاعة الجمعية العامة ، صاحبة السعادة السيدة سيريمافور . د . بندرانايكة ، رئيسة الوزراء ووزيرة الدفاع والشؤون الخارجية في جمهورية سرى لانكا .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : بمزيد من السرور أرحب بصاحبة السعادة السيدة سيريمافور . د . بندرانايكة ، وأدعوها الى مخاطبة الجمعية العامة .

السيدة بندرنايكه (سرى لانكا) (الكلمة بالانكليزية) : انه لمن دواعي سرورى العظيم اليوم ان أظهر أمام هذه الجمعية العامة ليس فحسب كرئيسة لوزراء سرى لانكا ، ولكن كرئيسة لمجموعة دول عدم الانحياز التي تمثل أكثر من بليونين ونصف بليون من سكان العالم كما تمثل ٨٦ دولة . وفي قبول رئاسة حركة عدم الانحياز ، في المؤتمر الخامس لرؤساء دول وحكومات البلاد غير المنحازة الذي انعقد في كولومبو منذ أسابيع قليلة ، كنت أدرك المسؤولية العظيمة التي أوكلتومها اليّ ، ومع ذلك فقد رحبت بهذه المسؤولية كندوة لسرى لانكا لكي تساهم ، قدر المستطاع ، في نجاح هذه الحركة التي تلتزم التزاما كاملا بالمثل العليا للأمم المتحدة .

انني أنتهز هذه الفرصة بالنيابة عن البلاد غير المنحازة لكي أرحب بسرور عظيم بعضوية جمهورية سيشيل في الامم المتحدة .

اننا نجتمع في أعقاب وفاة رجل عظيم في عصرنا هو الرئيس ماوتسي تونغ ، وأود أن أنتهز هذه الفرصة لكي أشيد بمساهمته العظيمة في اقامة الصين الحديثة وفي عالم الفكر في خدمة البشرية . ليس من المعتاد ان يقوم رئيس دولة بمخاطبة الجمعية العامة في الوقت الذي يتولى المشمل الدائم لبلادها رئاستها . وأعتقد أيضا انه من المساهمات الفريدة لرئيس مجموعة دول عدم الانحياز أن يقدم آراء المجموعة أمام رئيس يعد هو الآخر مواطنا من مواطني دولة غير منحازة ، وآمل ألا يساء فهمي اذا اعتبرت ان هذا هو تطور سعيد للأمم المتحدة ، لان دول عدم الانحياز تشارك وتتمسك بصورة عميقة وملزمة بأغراض ومبادئ ميثاق هذه المنظمة .

ان وفد سرى لانكا يشعر بالرضا ، سيدي الرئيس ، لانتخابكم في هذا المنصب العالي . وأود أن أعرب عن شكرى الصادق لجميع الدول المشملة هنا للشرف الذي أسبغوه عليكم وعلى سرى لانكا من خلالكم . انني أهنتكم لانكم تسلمتم هذه الامانة العظيمة ، وأعرب عن ثقتنا في أنه في ممارسة واجباتكم كرئيس لهذه الجمعية فانكم سوف تحتفظون بأعلى المستويات التي وضعها اسلافكم في هذا المنصب ، وان تحققوا آمالنا من خلال نزاهتكم وموضوعيتكم وحسن فهمكم . اننا نتمنى لكم كل نجاح ويمكنكم ان تعتمدوا على تعاوننا في جميع الاوقات .

السيد الامين العام ، انه من المهام السارة بالنسبة لي أيضا باسم سرى لانكا وباسم دول عدم الانحياز ان أعرب عن تقديرنا لتفانيكم واخلاصكم لاهداف ومثل هذه المنظمة ، فضلا عن مجهوداتكم

التي لا تكل لتقريبها من هدفها في الوصول الى عالم السلم القائم على الانسجام والاحترام المتبادل والثقة بين الامم والتعاون المشمر ، من أجل تحقيق حياة أكثر كمالاً لجميع الشعوب .
ان اعلان وقرارات كولومبو سوا* في المجال السياسي أو المجال الاقتصادي ، فضلاً عن برنامج العمل للتعاون الاقتصادي قد عرضت عليكم بالفعل . نحن الدول الـ ٨٦ التي يشرفني أن اتقدم اليكم بهذه القرارات باسمها ، تلك القرارات التي نعتبرها بياناً للتعاون الدولي الحقيقي والعمل المشترك بدلاً من الريبة التي كانت تتسم بها العلاقات الدولية في السنوات الاخيرة . وكذلك فإن ملاحظاتي موجّهة أساساً الى الدول المتقدمة لان الحديث عن التعاون لن يكون له معنى اذا لم يفهم جزء كبير من سكان العالم أو يقدر أهدافه ووافع الجزء الآخر .

ان المبادئ الأساسية لعدم الانحياز يمكن أن توضح بصورة موجزة فهي تتمثل في التعايش السلمي والاستقلال الصحيح للدول ، وهو أمر متميز عن السيادة الشكلية . ان المبادئ التي تضمنها اعلان باندونج منذ ٢١ سنة مضت ، فضلاً عن معايير العضوية في الحركة التي وافق عليها مؤتمر بلغراد منذ ١٥ عاماً تستند الى هذين المفهومين الاساسيين .

واننا نرى ان استقطاب العالم بين مركزي قوة كما حدث في سنوات ما بعد الحرب وحتى وقت أخير لم يؤد الى عالم السلام والأمن كما لم يفد المصالح القومية أو الاقليمية للدول التي أصبحت أطرافاً في التحالفات العسكرية لتلك الفترة .

ان هذا الرأي لا يتطلب شرحاً مفصلاً اليوم لان أطراف التحالفات قد أدركت هي نفسها أن المواجهة ليس لها فائدة وان الاستقطاب أمر غير صالح .

ان الانفراج بين الدول الكبرى وبين أنظمة تحالفاتها لا يحقق احتياجات الدول الصغيرة والأضعف لأنه يقلل التنافس من أجل مناطق النفوذ ويقبل مظاهر الاستعمار والامبريالية والتدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول ، كما أنه من الأمور الأقل جانبيه بالنسبة لنا أن يسمح الانفراج بمحاولات السيطرة من جانب بعض الدول على الدول الأخرى ، وان يثبت مفاهيم تتوازن القوى أو العلاقات غير المتساوية بين الدول .

ان هذه المفاهيم تمس المساواة في السيادة بين الدول كبيرها وصغيرها ، وهي مركزز وقلب ميثاق هذه المنظمة ، كما ان هذا الانفراج لا يعني أى شيء* لتلك الشعوب التي تعاني لعدة عقود وربما لعدة قرون من العنصرية التي تحدت مبادئ* حقوق الانسان الاساسية الواردة في الميثاق .

هذه المفاهيم والممارسات تعد أمرا مخالفا للاستقلال والعدل الحقيقيين الذين تبرزهما مجموعة عدم الانحياز - ومهمة الحركة لن تثمر الا بعد ان يقضي التاريخ على البقايا القذرة لهذا النظام القديم .

وراء هذه الخلفية التي تتمثل في رفض المفاهيم العتيقة يمكن أن نفهم وثائق كولومبو أحسن الفهم .

ان قرارات مؤتمر القمة الخامس لا تعد سوى تنفيذاً للمبادئ التي اختبرها الزمن لعدم الانحياز وتتمثل دعوة لعلاج النقائص والمظالم القائمة في الموقف الدولي الحالي .

ان بعض مصطلحات عدم الانحياز تثير المشاعر بكل تأكيد ، الا انني لا أعتقد أن هذا أمر يتطلب أي اعتذار . ولا ينبغي ان يكون من الصعب بالنسبة لهذه الجمعية العامة أو العالم بوجه عام ان يفهم مشاعر انسان تنكر انسانيته مثلما يحدث تحت نظام العنصرية في افريقيا الجنوبية أو أن يفهم مشاعر شعب حرم من حقوقه التي اكتسبها عن طريق الميلاد ، وذلك عن طريق قرارات فرضت عليه كما هو الحال بالنسبة للفلسطينيين .

أود أن أضيف أن الدول التي كانت تشعر بالاستياء لما تعتبره تطرفا في بيانات دول عدم الانحياز هي نفس الدول التي كانت ، في تاريخها الحديث ، تتلذذ باصدار النداءات القوية للعواطف الانسانية . ان القتال ضد الظلم لا يجب أن يكون الا أمرا عاطفيا ، كما انه سوف يساعد على التفاهم المتبادل اذا ما تذكرنا هذه الحقيقة البسيطة .

ان افريقيا الجنوبية هي أحد المناطق التي تبرر الظروف فيها الازدراء وعدم الصبر .

ان شعوب افريقيا قد حققت العديد من الانتصارات الكبيرة ضد الامبريالية والاستعمار ومع ذلك فانها لا تزال اليوم تواجه ليس فقط الممارسات غير الانسانية للفصل العنصري والعنصرية بل أيضا الاخطار التي يواجهها استقلالهم الجديد فضلا عن الاخطار التي تواجهها سيادتهم الإقليمية في شكل عدوان من نفس المصادر التي تتحدى كرامتهم واحترامهم لانفسهم .

ان حركة المقاومة في افريقيا الجنوبية قد وصلت الى مرحلة الانفجار الوطني . ان وثائق كولومبو تسعى الى أن تؤكد أن تيار التاريخ لا يمكن أن يعود الى الوراء وأنه اذا لم تعلم المنظمة العنصرية ذلك فان الاخطار سوف تكون خطيرة على السلام في هذه القارة وفي أماكن أخرى .

ان الرسالة من كولومبو فيما يتعلق بافريقيا الجنوبية ، موجهة ايضا الى الدول التي لاتزال تتعاون مع تلك الانظمة ، والتي تعطيتها شعورا باطلا بالأمن وبعض الاحترام الذى لاتستحقه .

وفي حالة ناميبيا بشكل خاص ، فان مبادئ عدم الانحياز الجوهرية مرتبطة بهذه المشكلة ، فالأمر هنا لا يتعلق باستقلال دولة انكر عليها لمدة طويلة حقها عن طريق الاحتلال غير المشروع ، فحق الشعب في تقرير مصيره ، وسلامة تراب ذلك الشعب ، تمثل القضايا المرتبطة بهذا الأمر . نحن نرحب طبعا بكل المبادرات من أجل حل هذه المشكلة حلا عادلا ، طالما انها تسرع بالانتقال من التشدد الى التعقل . وفي الوقت ذاته ، فاننى أود ان أوضح من هـذـه المنصة انه اذا فشل التعقل ، واضطرت الشعوب الافريقية الى اللجوء الى الحل الأخير من خلال الكفاح المسلح ، فان جميع الدول غير المنحازة سوف تقف وراءها بكل ثبات .

ان الموقف في الشرق الاوسط هو أمر مشير للقلق الشديد لمجموعة دول عدم الانحياز ، فالتزامنا بالمبادئ الأساسية لعدم الانحياز وصحتها تخضع للاختبار في الشرق الأوسط ، وليست هناك دولة يمكنها أن تقوم بتنفيذ سياسة التوسع أو تغيير الطابع السياسي والديموجرافي والثقافي لشعب في منطقة ما دون أن تتعرض للاستنكار والادانة من قبل المجتمع الانساني .

وانا كانت الدول غير المنحازة قد حيت بحماس انتصارات شعوب فيتنام ولاوس وكمبوتشيا ، وكفاحها الشجاع ضد قوى الرجعية والتدخل فان ذلك يعنى ان انتصارهم أكد المبادئ التي تناضل من أجلها حركة عدم الانحياز منذ أكثر من عقدين من الزمان . كما أن دعوة عدم الانحياز لمساعدة تلك الدول في مهمتها في سبيل إعادة اقامة اقتصادها ، يعد نداً من أجل العدالة ، وهو أمر لا يصعب فهمه على هذه الجمعية .

اما بالنسبة لحالة كوريا ، فانها من بين الدول القليلة التي ظلت تدفع ثمن التجزئة القومية والاقليمية بعد حرب عالمية انتهت منذ أكثر من ثلاثين عاما .

ان هدف عدم الانحياز فيما يتعلق بكوريا ، هو خلق الظروف الضرورية لتحويل الهدنة الحالية الى اتفاق سلمي دائم من أجل الاسراع باعادة توحيد البلاد بصورة سلمية ، وانسحاب القوات الأجنبية .

وفي أمريكا اللاتينية ، فان الامور الضرورية مثل تقرير المصير والسيادة القومية وسلامة التراب الوطني ، تخضع للتهديد الشديد . كما أن قادة دول عدم الانحياز في تلك المنطقة قد ركزوا اهتمامهم على الخطر المتزايد لزعة استقرار الحكومات والمؤسسات القومية في تلك المنطقة من خلال الهجوم المنظم المستمر في وسائل الاعلام الموجودة ، فضلا عن شراء الاسلحة واستغلال المشكلات الداخلية .

ان الوسائل المستخدمة من جانب المؤسسات غير القومية من أجل تخليد مصالحها وتثبيتها معروفة بالنسبة لنا . ولذلك فان من واجبنا كدول غير منحازة أن نؤيد المطامح الشرعية والمشروعة لشعوب أمريكا اللاتينية ، وان نعرب عن تضامننا معها في سعيها من أجل المساواة والتعايش السلمي مع جيرانها .

لقد أتيت الى الجمعية العامة هنا منذ خمس سنوات لكي أقدم اقتراحا باعلان المحيط الهندي منطقة سلام .

وبتأييد عدد كبير من دول عدم الانحياز ، فان هذا الاقتراح اصبح اعلانا في نفس الدورة ، ومنذ خمس سنوات فان هذه المنظمة ، وخاصة الدول الساحلية والداخلية في المحيط الهندي ، حاولت أن تحقق اهداف هذا الاعلان من خلال تنفيذه السريع .

لقد أوضحنا في عدة مناسبات ان هدف منطقة السلام هو توسيع عدم الانحياز ومداه الى منطقة جديدة من الأرض ، وان ذلك لا يؤثر على حرية الملاحة عبر البحار ، بل ان تنفيذ الاعلان ، سوف يضمن سلامة الملاحة الدولية في تلك المنطقة .

وباستثناءات ملحوظة ، فان الدول البحرية الكبرى والدول التي تستغل البحار قد عالجت هذه القضية الجديدة بالاهتمام بشيء من عدم الاهتمام .

ان الوفاق قد قدم للعالم خطوة بناءة نحو تحقيق الأمن الدولي من خلال التخفيف من حدة التوترات .

لقد ظهر ذلك في أوروبا من خلال اتفاقيات هلسنكي ، ولكن وثيقة البحر المتوسط في الاعلان النهائي لهلسنكي لم تنفذ حتى الآن . وترى مجموعة عدم الانحياز أن أمن أوروبا لا يمكن فصله عن أمن العالم أجمع ، وان السلام الحقيقي لن تتح له الفرصة الا اذا تم الاعتراف بذلك .

ولما كان الانفراج يقتصر على أوروبا ، فدينا ما يدعو للتساؤل عما اذا كان ذلك سوف يكون اتفاقا بين الدول الكبرى . واذا ما حدث هذا ، فانه سوف ينقذ المناطق المجاورة لها من التعرض لعدم الاستقرار والأمن الذى ينتج عن المواجهة . ان تخفيف حدة التواترات بصورة عامة من قبل الدول جميعها هو أفضل ضمان للسلم والأمن الدوليين .

ان نزع السلاح العام والشامل ، كان من الاهداف المعلن عنها في الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ، منذ ما يقرب من ثلاثين عاما .

وبالرغم من كثير من المبادرات التى اتخذتها تلك المنظمة ، ومن جانب الدول المتزمنة بتصفية نزع السلاح ، فان العالم لم يشهد مظهرا من مظاهر نزع السلاح ، بل رأى جنسا يسمى الى السيطرة عن طريق القوة المدمرة . ومن الأمور التى تثير الحزن أن كثيرا من موارد العالم في القرن العشرين التى كان يمكن أن توجه للقضاء على الفقر والجهل والمرض والجوع ، قد خصصت لانتاج الاسلحة الفتاكة ، واذا كانت هذه الاسلحة كلها اسلحة دفاعية ، فمن هم اذن المعتدون ؟ ان دول عدم الانحياز التى رفضت دائما الفكرة القائلة بأن النزاع العالمي هو أمر محكم ، لا يمكنها أن تؤيد الحرب ، ومن ناحية أخرى ، فانها لا تقبل النظرية القائلة بأن نزع السلاح هو الأمر الذى يجب أن تقرره الدول التى تملك أساليب الحرب . ان كل دولة وكل فرد له حق في السلام ، لأن السلام لا يمكن أن يتجزأ فضلا عن مسؤولية صون ذلك السلام . لذلك فان دول عدم الانحياز قد دعت الى عقد دورة خاصة للجمعية العامة تخصص لموضوعات نزع السلاح ، والوصول الى اتفاق من أجل عقد مؤتمر عالمي لهذا الغرض .

وكما ذكرت في بداية بياني . فان عدم الانحياز والأمم المتحدة في جانب واحد من الكفاح من أجل ايجاد نظام عالمي أفضل .

وفي كولومبو ، كما كان الشأن في اجتماعات عدم الانحياز السابقة . أعدنا تأكيد تمسكنا بأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، ولازلنا متمسكين بقضية تدعيم دورها في جميع مجالات الحياة الدولية .

ان شرطا أوليا لتدعيم الأمم المتحدة يتمثل في عالمية عضويتها ، ولا يمكننا أن نقبل بل ونؤكد على عدم رضائنا وازدراءنا لانكار حق الدول في أن تصبح عضوا في الأمم المتحدة ، عن طريق استخدام حق النقض وحرمان دول مؤهلة للعضوية معترف بها من ثلثي اعضاء هذه المنظمة من حقها في الانضمام اليها .

ان حق الفيتو قد وضع لاسناد مسؤولية السلام في الدرجة الاولى الى عدد قليل من الدول التي كان يمكنها ان تشن الحرب في زمن كان فيه نصف عدد الدول الاعضاء في هذه المنظمة لم تتحرر بعد . وانا استخدم اليوم هذا الحق - حيث تغيرت خريطة الامم المتحدة بصورة كبيرة - وذلك للقضاء على رغبات الاغلبية الكبرى للدول والشعوب فان الوقت قد حان لاعادة النظر في هذه الاداة ، اداة الامتياز هذه ، ان هذه المنظمة لا يمكنها ان تدعم الاعتراف بالمبادئ الديمقراطية والمساواة في السيادة بين جميع الدول كبيرها وصغيرها ، وتستمر في نفس الوقت في قبول المفاهيم والممارسات التي تمثل ازدياداً لهذه المبادئ .

وكان من بين التطورات الهامة في مؤتمر القمة الخامس في كولمبو قرار دول عدم الانحياز بوضع ترتيباتهم الخاصة بانشاء وكالة انباء جديدة وذلك للاهمية التي نعلقها على اعضاء شعوبنا كفرصة للحصول على الانباء الخالية من مواقف وآراء وتميزات الصحفيين ، الذين برغم امانتهم وموضوعيتهم ، قد تدرّبوا وتعلموا في بيئة لا تتعاطف فحسب بل لا تتلاءم مع آمال وتوقعات واهتمامات شعوب الدول النامية .

خلال السنوات الخمسة عشر من حياتها فان حركة عدم الانحياز تركزت على الموضوعات السياسية مثل موضوعات الحرية والمساواة والسيادة والسلامة الترابية ، كما ان سجل تحقيقاتها في المجال السياسي - كما تعلم الجمعية العامة - هو سجل كبير على الرغم من ان بعض الشرور لا تزال موجودة في بعض اجزاء من العالم . ان مجهوداتنا في المجال السياسي يجب ان تستمر في المستقبل القريب ، ومع ذلك فانه في مؤتمر القمة الثالث في لوزاكا عام ١٩٧٠ وخاصة في مؤتمر القمة الرابع في الجزائر منذ ثلاث سنوات فان الموضوعات الاقتصادية قد تلقت الاهتمام المتزايد من جانب حركة عدم الانحياز .

ومن المعترف به اليوم ان الانجاز السياسي في حد ذاته لم يكن له معنى ولم يكن له اية معجزات الا اذا أدى الى مكاسب لمؤسسة في المجال الاقتصادي ، ولذلك فالحرية النظرية والمساواة ومفاهيم السيادة لا تعني شيئاً للانسان الا اذا كان متحرراً من الجوع .

وهذا التركيز المتزايد على القضايا الاقتصادية يعني مع ذلك ان حركة عدم الانحياز قد قبلت الرأي القائل بأن الشؤون السياسية يجب ان تترك للدول ذات الموارد التي تتماشى مع مطالبها السياسية وان الدول النامية يجب ان تركز مبادئها على مهمة التحرر الاقتصادي .

ومع ذلك ، وكما فعلت القرارات السياسية لمؤتمر القمة الخامس فانها تستخلص حكما — من
 عدم الانحياز الخاصة بالسيادة والمساواة ومعارضة جميع أشكال السيطرة والتدخل والعلاقات
 غير المتكافئة في المجال الاقتصادي ، ومع ذلك ، فان عدم الانحياز قد انتقل الى وضع أنظمة للتعاون
 الفعال بين دول عدم الانحياز كأساس للتعاون مع الدول المتقدمة بدل الاقتصار على التشدد
 بالمواظ.

وهناك فكرة دائمة نجدها في جميع وثائق كولمبو الاقتصادية وهو التركيز على الاكتفاء الذاتي
 الجماعي .

وأود أن أوضح أن هذه الطريقة لا تعد طريقة معاداة أو مواجهة ضد أية دولة أو مجموعة
 من الدول . لقد كانت خبرة الدول النامية تتمثل في أنه بالرغم من عشرين عاما من الوعود الخاصة
 بالمشاركة والتكافل ، فان المشاركة الفعلية لم تكن ممكنة بل ان الاقوياء اصبحوا اكثر قوة . ان حركة
 عدم الانحياز قد ركزت دائما على التعاون العالمي والاكتفاء الذاتي الجماعي هذه لا يمكن أن تتحقق
 الا اذا كان هناك تفهم بين جميع الدول وبشرط أن يتوافر الاخلاص والرغبة من جانب كل الدول لجعل
 التكافل وسيلة للتعايش في العشرين سنة القادمة من هذا القرن وما بعدها .

ان حقائق أزمنتنا تتمثل في أن التعاون الصحيح يجب أن يبدأ الآن ، ان قرارات مؤتمر
 القمة الخامس تشير الى التصميم على تحقيق هذه البداية بين الدول النامية على الاقل كخطوة اولى .
 في الواقع أن هناك بعض المجالات التي ورد ذكرها في هذه الوثائق التي تستدعي مساهمة
 كبيرة من جانب الدول المتقدمة في الجهود الانمائية التي يبذلها العالم الثالث وان هذه المطالب
 تقدم في اطار التعاون بين الدول المتقدمة والدول النامية حتي يمكن أن تقوم مشاركة حقيقية بينها
 من اجل تحقيق تقدم متوازن بأسرع ما يمكن .

ومع ذلك فان المعونة سواء أكانت ثنائية أو متعددة الاطراف لا يمكن أن تكون حلا دائما
 لمشكلة العالم الاقتصادية ، وهي على أحسن تقدير يمكن فقط أن تكون بمثابة مهدئة مؤقتة تدعم
 جهود الاكتفاء الذاتي التي تبذلها الدول الفقيرة من أجل تحقيق مستقبل أفضل لشعوبها ، وبذلك
 تزيد من قدرتها على التعاون مع غيرها من الشعوب والأمم على اساس من المساواة واحترام الذات .
 وليس من هد في أن ادافع هنا عن فكرة أن الدول المتقدمة تلتزم بتحقيق سبل العيش للدول
 النامية ولكنني في الواقع ادافع عن فكرة أخرى ، هي أن جميع الأمم بنفس النظر عن مستويات نموها

تلتزم امام نفسها وأمام الاجيال القادمة بالا تدع اى فرصة تضيع من بين أيديها من أجل التوصل الى حلول ملائمة لمشكلات البشرية ومن أجل أن تقيم عن طريق التفاهم المتبادل والتعاون البناء نمطا عادلا ودائما من العلاقات الدولية ، ان هذه الفرصة سوف تضيع لو أن الدول المتقدمة كانت سوف تنظر الى مقترحات الدول النامية من أجل تحقيق التكافل الصادق باعتبارها صيحات محمومة للفقراء الذين ينبغي تهدئتهم باعطائهم بعض التنازلات وبعض الاحسان .

ومن الضروري أن ينظر العالم الى المشكلات الخاصة والمطحة للدول الأقل تقدما بقدر أكبر من الفهم ، وان يدعو الى تسهيل وصول تلك الدول الى أسواق الدول المتقدمة وحصولها على أسعار عادلة بالنسبة لسلعها باعتبار أن ذلك شرطا ملازما للمشاركة الحقيقية. ان العلاقات الاقتصادية العادلة والمنصفة أيضا تتطلب أن يكون هناك تقيما واقعيا للفروق المتزايدة بين أسعار صادرات السلع الاساسية بالنسبة للدول النامية وبين السلع المصنعة التي تستوردها تلك الدول من الدول المتقدمة . وفي هذا الاطار فان ما قام به مؤتمر الاونكتاد في نيروبي ، والحوار الذى يجرى حاليا في باريس امر ينبغي أن يقيم ويقدر حق التقدير .

ان الاقتراحات الخاصة بانشاء مجلس جمعيات منتجي المواد الخام وانشاء صندوق خاص لتمويل مخزون الاحتياطي ، والمساهمات التي تقدم للصندوق الخاص على أساس المساعدة الذاتية والسياسات المشتركة لتدبير الواردات وزيادة التبادل التجارى فيما بين الدول النامية ولوضع عطية رئيسية تدعمها القدرة الاقتصادية للدول النامية ، وانشاء بنك لدول العالم الثالث وتوسيع نطاق الصناعات التي تقوم على الموارد وعقد اتفاقيات طويلة الأجل تتعلق بالتخصص في الانتاج وغير ذلك من البرامج الخاصة بالتعاون فيما بين الدول النامية . كل هذه تعتبر مظاهر لا دراك الدول غير المنحازة ، لان الضمانة الوحيدة للمشاركة المتكافئة فيما بينهم وبين الدول المتقدمة تكمن في اعتمادهم المتزايد على مواردها الخاصة وعلى جهودها الذاتية . وكل هذه الأمور قد تمت الموافقة عليها في مؤتمر التعاون الاقتصادي للدول النامية الذى عقد مؤخرا في المكسيك .

وفي جميع المؤسسات التي انشئت أو من المزمع انشائها فهناك هدف مشترك ينبغي علينا جميعا ضمان التدفق المتزايد للموارد الحقيقية للدول النامية ، وهذه الدول قد جمعت ديوننا خارجية كبيرة أساسا بسبب الظروف الاقتصادية العالمية التي تخرج من ارادتها ، وان هذا لا يرجع مطلقا لى سوء في الادارة الاقتصادية من جانبها ومن الملح أن تتخذ التدابير العادلة من جانب الدول المتقدمة لحل هذه المشكلة دون أى تأخير .

ان موقف الدول المتقدمة تجاه مسألة نقل الموارد يعتبر مخيبا لا مال الدول النامية ، وحتى قضية بسيطة مثل تجديد واردات وكالة التنمية الدولية التي كان ينبغي أن تحل أوتوماتيكيا ، قد أصبحت موضعا لمفاوضات مطولة مستفيضة . ان هذه المسألة تعتبر ذات آثار خطيرة بالنسبة للدول النامية . ان الدول المتقدمة ينبغي عليها ان تتعهد بتدفق متزايد ومستمر للموارد الى هذه الوكالة . وبالنسبة للشعوب التي لم تعان فقرا حقيقيا والتي لا تدرك مدى المعاناة التي يعاني منها الضحايا ، فان دعوة الدول غير المنحازة وغيرها من الدول النامية الى مزيد من الادراك لمشكلاتها ، وقبول مسؤولياتها الجماعية على حل تلك المشكلات قد يبدو في بعض الاحيان أمر مبالغ فيه أو زائد عن الحد .

وبالحق فان بعض الاعلانات والقرارات للدول غير المنحازة في مجال العلاقات الاقتصادية تبدو ونضالية وفي بعض الاحيان تتسم بالتحدي ، انها في الواقع تحد متعمد ليس لرفاهية الدول المتقدمة ، بل للضمير العالمي ، والتزامه بتحقيق العدالة والانصاف .

ان هدفها ومضمونها يؤكد التعاون الاقتصادي الذي يصل الى مستوى لم يكن متصورا من قبل ومن السهل ان نفهم مغزى هذه التأكيدات لو أدركنا ان ثلثين من البشر يعبرون في شكل كلمات عن مخاوفهم ويأسهم عبر القرون .

وقبل ان تشعر الشعوب في العالم المتقدم بعدم الصبر تجاه الصيحات التي لا تتوقف من جانب الدول النامية فاني آمل ان تفكر أولا في مدى عدالة النظام الاقتصادي الحالي ، الذي مكن تلك الدول خلال القرون الثلاثة أو الاربعة الاخيرة من أن تصل الى مستوياتها الحالية من الانجاز والرخاء . وفي الوقت ذاته قد حكم على الملايين في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية بأن تعيش حياة من البؤس والفقر واليأس .

ماهي العدالة التي يتسم بها النظام الاقتصادي الذي نجد فيه أن نصف القوى العاملة في الدول النامية يعاني تقريبا من بطالة مستمرة بينما نجد أن الدول المتقدمة تشعر بالخوف الشديد عندما تجد أن نسبة لا تعدو و٧ أو ١٠ في المائة من سكانها يعاني من بطالة موسمية .

هل من المعقول ان نتوقع من بليون من البشر في العالم ان يعيش على أساس دخل فردي يزيد قليلا على المائة دولار سنويا ، بينما نجد أن أولئك في العالم المتقدم غير راضين عن النسبة الحالية للدخل الفردي التي تبلغ ٣٠٠٠ دولار سنويا .

هل هناك أى تبرير أخلاقي أو منطقي للتوزيع الحالي للثروة العالمية التي حكم على . . . هـ مليون من البشر ، أى ثمن مجموع سكان العالم بأن يعيشوا حياة تعتبر بمثابة مجاعة يومية ويعانون من سوء التغذية الخطير ؟

هل أصبح العالم غير حافل على الإطلاق بأن نصف هذا العدد في الواقع يعتبرون أطفالاً مهددين بالتخلف العقلي والجسمي نتيجة للفقر الذي يعيشون فيه ؟ وهل أصبح ضميرنا الجميع من الجمود بحيث يسمح لعشرة آلاف من الرجال والنساء والأطفال في الدول النامية أن يموتوا جوعاً كل يوم ؟

هل من الممكن أن نتوقع من الدول النامية بمنتهى الأمانة أن تحول مواردها المحدودة إلى ما يسمى بالتنمية وإلى الأولويات الموضوعية وأن تضحي في سبيل ذلك بأجيال يحكم عليها بهذا المصير . هل من العدالة في شيء أن تنتقد الدول النامية لأنها تعطي أولوية لهذه القضايا الخاصة بالحياة أو الموت عن طريق انفاقها على برامج الرعاية الاجتماعية ؟

إن المشكلات التي وجهت اهتمامكم إليها ليست ثمرة خيال فياض ، كذلك فإن الحلول التي تقدمها الدول غير المناهزة لا تعتبر تدريباً في الجدل النظري أو مضاربات فلسفية خاوية . إن ما قلته هنا اليوم يقوم على أساس خبرة وطنية مباشرة وعلى أساس احتكاك شخصي بالمشكلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وكذلك بالمنجزات التي حققتها دولة صغيرة خلال قرابة عشرين عاماً .

إن الشاى يمثل ٥٠ في المائة من دخل الصادرات بالنسبة لسرى لانكا . وقد قمنا بزيادة صادراتنا من الشاى وبشكل مستمر قمنا بتحسين نوعيته عبر السنوات ، وخلال الـ ١٤ عاماً التي مضت منذ ١٩٦٢ فقد راقبنا سحره الفعلي في أطار الأسعار التي مدفعتها لوارداتنا التي زادت بنسبة ٧٠ في المائة وهذا يمثل خسارة بالنسبة لسرى لانكا اليوم تبلغ . . . ٥٠ مليون دولار سنوياً ، وهذا يعني في شكل عملتنا القومية إن هذه الخسارة تبلغ ستة بلايين روبية وهذا يعتبر بمثابة الميزانية الكاملة لبلادى لعام كامل . فالى أى مدى يمكن للمجتمع البشرى الحديث أو حتى لأجزاء منه أن تتوقع تحقيق الرخاء أو حتى أن تظل على قيد الحياة مع وجود مثل هذا النظام الاقتصادي ؟

وفي خلال ٢٨ عاماً منذ أن حصلنا على الاستقلال فلقد استمعنا إلى نصيحة الخبراء وحاولنا أن نحقق تنويع التنمية بالنسبة لاقتصادنا . في سرعة ولقد دخلنا مجال الصناعات الموجهة نحو

التصدير التي اعتبرناها ملائمة للمستويات التي وصلنا اليها في التكنولوجيا وامكانيات مواردنا . وبمجرد أن أصبحت سلعتنا المصنوعة معدة فانها واجهت الكثير من الحواجز التي تضعها الدول المتقدمة . ومن جهة أخرى فهناك جوانب مشرقة لهذه الصورة ، فعندما حصلت بلادى على استقلالها منذ ٢٨ عاما ، كانت مستعمرة تعاقبت عليها ثلاث قوى أجنبية لمدة تربو على الاربعة قرون . وبعد حصولنا على الاستقلال وجدنا اننا قد ورثنا مجتمعا كان منقسما على ذاته الى طبقة حاكمة صفيرة ، وجماهير لا يربطها بالحكام شيء سوى الجنسية المشتركة .

ان الحزب الذي أمثله قد اعتلى السلطة مرتين من قبل . من عام ١٩٥٦ الى عام ١٩٥٩ ثم مرة أخرى من ١٩٦٠ الى ١٩٦٥ . وخلال هذه السنوات الثمانية تمكنا من معالجة الفوارق الصارخة بين مجتمع استعماري وبين دولة مستقلة تحترم ذاتها .

ومنذ أن انتخبنا مرة أخرى في عام ١٩٧٠ فقد حققنا نجاحا كبيرا في تنفيذ سياسة تقوم على اجراء تحول اجتماعي واقتصادي بمقتضى الدستور الحالي ، والتزامنا باقامة ديمقراطية اشتراكية . وخلال الستة أعوام الاخيرة فقد كررنا جهودنا الى حد كبير لانشاء نظام اقتصادي واجتماعي أكثر عدالة في البلاد ، وذلك عن طريق المشاركة المنصفة في موارد البلاد ، ومع وضع حد أقصى لملكية الاراضي فقد قمنا بتوزيع الاراضي الزراعية لضمان قدر أكبر من الانصاف والانتاجية . وان وضع حد أقصى لملكية العقارات قد مكن الكثيرين من الحصول على المنازل الملائمة وحررهم من استغلال أصحاب المباني . وينبغي علي أن أضيف أن هذه الاصلاحات قد تمت على أساس اعطاء تعويضات معقولة للملاك السابقين .

لقد حققنا نجاحا ملحوظا في مجال اعادة توزيع الدخل وقد حصلنا على منح دولية في هذا الشأن ، وخلال العشرة أعوام الاخيرة فان الدخل الوطني لاربعين في المائة من سكان البلاد سجل زيادة بلغت من ١٣٧ في المائة الى ١٩٣ في المائة ، وقد تحقق ذلك عن طريق فرض الضرائب المباشرة من جهة وعن طريق اعانات الغذاء وغيرها من جهة أخرى ، لتلك القطاعات من السكان التي تعفى من الضرائب .

ان الدول النامية كثيرا ما وجه اليها اللوم على مصيرها بسرعة سرعة النمو السكاني ، وفي سرى لانكا قد نجحنا في الحد من الزيادة السكانية وانخفضت النسبة من ٢٨ في المائة في بدايات الستينات الى ١٦ في المائة خلال العامين الأخيرين .

لقد اتخذنا بعض الاجراءات الخاصة بالتأميم ، ومرة أخرى أعطينا التعويضات الملائمة في بعض المجالات الخاصة بالنشاط الاقتصادي حيث نجد أن المصالح الوطنية تتطلب ذلك . وينبغي علي أن أؤكد مع ذلك أننا لا نعتبر التأميم غاية في حد ذاته لانه وفقا لفكرتنا عن التعاون من أجل التنمية ، فان هناك دورا هاما يمكن أن يلعبه الاستثمار الخاص الاجنبي والمحلي .

لقد حققنا نجاحا كبيرا في اشراك الشعب بشكل مباشر في تخطيط وتنفيذ مشروعات التنمية عن طريق تحقيق اللامركزية في الميزانية الوطنية ، واقامة مجالس للتنمية يشارك فيها الموظفون الاداريون والممثلون المنتخبون وكذلك أفراد الشعب .

ان لدينا خبرة طويلة مشجعة للتعاون على أساس عالمي ، وعلى اساس الجمعيات التعاونية المتعددة الاغراض . ولقد شهدنا ازدهار المؤسسات الريفية ، وازدهار الصناعات الريفية الصغيرة والمتوسطة الحجم .

وينبغي على ان اضيف متواضعة ان بعض منجزاتنا في مجال الحد من الظلم ، وفي مجال اعطاء الشعب القدرة على المشاركة في عملية التنمية ، أمر قد اعترفت به كثير من الدول . ونعتقد أن ما امكنا تحقيقه على اساس وطني ، يمكن تحقيقه على اساس دولي ايضا .

ان خبرتنا في سرى لانكا ، ترتبط بخبرة غيرنا من الدول النامية ، لاسيما في البلدان غير المنحازة ، لأن الفلاحين والعمال في بلادنا قد شاركوا في الخبرة الخاصة بالحرمان والكدر والفقر ، التي كانوا يسعون للتحرر منها ويسعون لتحقيق حياة أفضل . ان التضامن بين الدول غير المنحازة ليس مجرد تضامن بين رؤساء الدول والحكومات ، بل انه تضامن بين الشعوب التي توجه من اجلها كل تلك الجهود .

لقد اشرت الى تجربتنا الوطنية لسبب آخر ، وهو ان اختيار عدم الانحياز كأسلوب للحياة الدولية من جانب ٨٦ دولة تمثل ما يقرب ثلثي عضوية هذه الجمعية ، أمر قد تطلبت التجربة الوطنية لتلك الدول ؛ وكذلك مفاهيم تلك الدول للأساليب التي لاغنى عنها من اجل السلوك الانساني أو العلاقات البشرية القائمة على المساواة والكرامة والاحترام المتبادل . ان سياساتنا وبرامجنا لا يمكنها ان تنجح في فراغ قائم على الجهل المتبادل بين الدول المتقدمة ، وبين الدول النامية . وكذلك لا يمكنها ان تنجح في مناخ يسممه سوء الفهم وعدم الثقة .

ان عدم الانحياز يعتبر اختيارا من جانب هذه الدول ، تخلصا من نظام الاحلاف العسكرية المعادية . ولهذا السبب ، رفضنا المساهمة في تقسيم العالم الى معسكرات يشيع فيها الشك والخوف ، ويسودها الصراع ، وتؤدي في النهاية الى الدمار الكامل . وحيث ان ثلثي اعضاء هذه الجمعية ، قد اختاروا عدم الانحياز ، فان معنى ذلك ان حوالي ثلثي العالم قد امكن حمايتهم من الضياع والمواجهة .

لقد قلت من قبل ، ولكنني اود ان اكرر القول ، انه مازال هناك بعض الدول التي تنظر الى عدم الانحياز ، باعتباره انحيازاً جديداً او كتلة جديدة او حتى تهديداً جديداً . ان العالم

لا ينبغي ان يقع ضحية لهذا الخوف والشك ، في حركة قد برزت الى الوجود باعتبارها بديلاً خلافاً للشك المتبادل والاتهام والكراهية .

وتولي سياسة عدم الانحياز اهمية كبرى لحرية كل دولة من دولة ، في اختيار سياساتها ، واتخاذ قراراتها دون خوف ودون انحياز . وأود ان اعلن - دون شك أو مواربة - انه مع هذا التركيز على الحرية ، فان حركة عدم الانحياز لا يمكنها ولن تسمح لنفسها بأن تصبح اداة للدعاية من اجل اية ايديولوجية او اي نظام ، أو اي معسكر . ومن الاهمية بمكان ، ان يفهم العالم هذا الاتجاه ، لان التعاون الصادق يمكن ان يتم فقط في مناخ من التفاهم الصحيح .

ان عدم الانحياز لم يكن قط ، ولن يكون ابدا مجرد حياء بين الايديولوجيات او النظم في السياسات المحلية للدول الاعضاء .

ان هذا الامر قد تمت اقامة الدليل عليه في الانماط المتنوعة للمنظمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي كونتها الدول الاعضاء في هذه الحركة . ان اساس عدم الانحياز ، هو ان الدول الاعضاء تلتزم بالأمتياز لاى معسكر ، او ان تصبح اطرافا في احلاف عسكرية ، او مواثيق في اطار التنافس على القوة .

ان عدم الانحياز كان يستهدف التغلب على روح عدم الفهم والشك ، والعداء ، والمواجهة في عالم قسم بشكل مصطنع .

ان اساس استمرار هذه الحركة اليوم ، هو تأكيدها على التعاون بين الدول ذات النظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المختلفة ، بغض النظر عن حجمها ، ومدى سلطتها او نفوذها ونيابة عن الدول غير المنحازة ، فاني اود ان اؤكد للعالم اننا مانزال ملتزمين بهذا الهدف الرامي الى تحقيق التعاون .

لقد حاولت خلال بياني ، ان اضع قرارات مؤتمر قمة كولومبو ، في اطارها الصحيح ، وذلك بتفسير الدوافع ، والطرق ، والاهداف التي تسعى حركة عدم الانحياز الى تحقيقها .

ان الوحدة التي عبر عنها مؤتمر كولومبو قد حيرت الكثير من النقاد الذين كانوا يتوقعون لهذه الحركة ان تفشل ، وان تنتهي وحتها في الفوضى . ان الخلاف في الرأي ، يعد امرا طبيعيا ، ولا يتوقع احد ان ٨٦ دولة سوف تفكر بنفس الطريقة ، او تتصرف بنفس الطريقة بالنسبة لكل

موضوع من الموضوعات . ان هذا الامر لن يكون صادقا ؛ كذلك فانه لن يتسم مع روح استقلال الفكر التي اكدتها هذه الحركة دائما . ولكنه من دواعي سروري الشديد ، ان اعلن انه قد تحققت وحدة كاملة واجماع تام حول كل مبدأ اساسي كان يهيم الحركة ككل .

ان هذه الوحدة سوف تستمر ، ولن ينتقص منها خلال الاعوام المقبلة . فضلا عن ذلك ، فانه حتى الدول التي كانت اطرافا في احلاف عسكرية في الماضي قد اصبحت اليوم مهمة بالانضمام الى الحركة . وبغض النظر عن جميع المزايم التي تدعي النقيض من ذلك ، فان هذه الدول تعترف بقوة هذه الحركة ، وقدرتها على تحقيق تغيير هام في النمط الشامل للعلاقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية .

لقد حققنا تقدما ملموسا خلال العشرين سنوات الاخيرة ، عن طريق بحثنا عن حلول لمشكلات العالم الملحة . ونحن نعتبر مؤتمر القمة الخامس مرحلة هامة في تقدمنا نحو السلام والعدالة .

اننا نؤمن ايمانا مطلقا بقدرتنا على تحقيق النجاح ، والتوصل الى نظام عالمي يقوم على السلام الحقيقي والانصاف والعدالة ، وليس ذلك بسبب القوة المادية التي نتمتع بها ، ولكن بسبب اقتراحاتنا المعقولة .

لا يمكننا ، بطبيعة الحال ، ان نقدم عيوننا لهؤلاء الذين لا يودون ان يروا ، او اولئك الذين يرفضون ان يستمعوا ، او لا يمكننا ان نقدم قلوبنا لهؤلاء الذين يفتخرون الى المشاعر ولكننا في كل مكان نشهد بداية ثورة جديدة ، وبداية وعي جديد ، لاسيما بين الشباب .

ان هناك رجال سياسة ، ورجال ونساء ، في جميع انحاء العالم سواء في العالم المتقدم أو العالم النامي لديهم من الحساسية ما يمكنهم من ان يدركوا التحديات الجديدة لعصرنا ، والفرص الجديدة المتاحة لنا ، وهم قادرون على الاستجابة لهذه الفرص بطريقة خلاقة وبناءة . ان هؤلاء يعترفون بأنه لا توجد حاجة بنا الى المواجهة . ان هذه الاستجابة الحساسة والواعية والانسانية هي التي سوف تشكل الصورة الجديدة للعالم ، وسوف ترث هذا العالم .

ان اتجاه عدم الاكتراث اليوم ، قد اصبح لا مكان له . ان السعادة والرخاء لا يمكن قياسهما بالمقاييس المعتادة التي تعودناها ، وان وجه طفل مبتسم ، ونظرة الامل في عين رجل ومشاعر أم

قد تحررت من الخوف على اسرتها او الخوف من الجوع تعتبر وسائل افضل لقياس مدى التقدم الذي يتحقق .

جرت العادة عندما نتحدث او نكتب ان نقسم العالم الى ثلاثة عوالم : عالم اول ، وعالم ثان وعالم ثالث ، وكأن الاسرة الانسانية يمكن ان تقسم وتجزأ بهذه الطريقة ، وأن تكون في حالة مواجهة دائمة مع بعضها البعض .

ان مثل هذه النظرة الى العالم سوف لا تتناسب مع حضارة عصرنا ، حيث نجد أن الانسان قد ادرك ، اكثر من ذي قبل ، مدى الوحدة التي تربط مصيره . انه عالم واحد ، قد ورثناه جميعا وفي هذا العالم الواحد ، سوف يكون علينا ان نبنى آمالنا ، وأن نحقق احلامنا او ، اذا اخطأنا الاختيار ، فسوف نواجه فشلنا الجماعي .

بالنسبة للانسان الذى أظهر عبقرية وبراعة في تحقيق المنجزات العلمية والتكنولوجية في فترة وجيزة فانه ينبغي الا يكون من الصعب عليه أن يستجيب لدعوة الانسانية والعدالة .
وانني لواثقة من اننا سوف نكون في هذه الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة ، قادرين للاستجابة لهذا النداء* ، وسوف نبين في الأعوام القادمة الارادة اللازمة والشجاعة والحكمة اللتين يتطلبهما الأمر .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : بالنيابة عن الجمعية العامة وباسمي الخاص أتوجه بالشكر الى رئيسة الوزراء* ووزيرة الدفاع والشؤون الخارجية في جمهورية سرى لانكا السيدة سيريمافو ر. د . بندرانايكه لهذا الخطاب الهام الذى ألقته .
والآن أطلب من رئيس المراسم أن يصحب سيادتها من هذه القاعة .
اصطحبت صاحبة السعادة السيدة سيريمافو ر. د . بندرانايكه رئيسة الوزراء* ووزيرة الدفاع والشؤون الخارجية في جمهورية سرى لانكا الى خارج القاعة .

مواصلة نظر الهند ٩ من جدول الأعمالالمناقشة العامة :

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : قبل أن أعطي الكلمة للمتحدث الأول أود أن أذكر السادة الأعضاء الموقرين بالقرارات التي اتخذتها الجمعية في جلستها الرابعة والتي تقضي بأن يمتنع الأعضاء عن الاعراب عن تهمانيهم للمتكلم في القاعة ، وذلك احتراماً للمتحدث التالي ، وانني لعلى ثقة من أن السادة المندوبين سوف يتعاونون معي في احترام هذه القاعدة .

السيد دي لا بونتي (بيرو) (الكلمة بالاسبانية) : سيدي الرئيس ، انني ان خاطب هذا الحفل الموقر لأول مرة ، فبصفتي وزيراً لخارجية بيرو فانني أريد أن أعرب لكم عن ارتياح حكوتي بمناسبة انتخابكم رئيساً للدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة . ان حياتكم الطويلة في هذا المحفل الدولي ، وفي ظرف جرح من الدبلوماسية المتعددة الأطراف ، ومواظبتكم على العمل لتحقيق فائدة وصالح العالم الثالث ، ولخدمة السلام العالمي ، كل ذلك يجعلنا نأمل في أن هذه الدورة سوف تكون حافلة بالنجاح والثمار . وأؤكد لكم أن الوفد الذي رأسه سوف يضع كل جهوده تحت تصرفكم .

وفي نفس الوقت أود أن أقول لكم ان حكومة بيرو ممتنة للأمين العام للسيد كورت فالدهايم على الحكمة والاستنارة والكفاءة التي اتصف بها في أدائه لمسؤولياته خلال الفترة الماضية ، وفي نفس الظرف الذي بلغت فيه منظماتنا مصاف الشمولية وأيضا في هذه الظروف التي جابهت منظماتنا فيها مشاكل خطيرة تعود لتغيير العلاقات الدولية في الأمم المتحدة . وفي العام الماضي وجدت الأمم المتحدة ان هناك طرقا شتى لمعالجة المشاكل ، ورأينا آمالا تظهر في الأفق ، وأصبحنا على بينة مما يمكن أن نعلقه من آمال على منظمة الأمم المتحدة .

وأريد بهذه المناسبة أن أقول ان اهتمامنا بالنسبة للمستقبل وبالنسبة لمسؤولية الأمم المتحدة فيما يتعلق بدعم الارادة السياسية العالمية للقيام بعمل جماعي في المستقبل لفائدة السلم . وفي هذا الظرف الذي أصبح فيه كفاح الشعوب التي حققت استقلالها بدائها يمثل ملاحم حاضرة في أذهاننا . واليوم حين نجتمع يعرّج صقونا وسعادتنا فقد ان أحد أبطال الانسانية ، والرئيس ماوتسي تونغ فانه قد آن الأوان كي نتساءل بكل تواضع ألم يحين الوقت بعد لتغيير طرقنا في

التفكير ؟ بحيث نغير تلك الطرق البالية التي تجعلنا نوجه أبصارنا الى ما لا قبل لنا به ، ونغمض أعيننا عن المزايا والمنافع التي يمكن أن نحققها اذا ما حدث هذا التغيير التاريخي .

ومهما يكن من أمر فان حكومة بيرو مستعدة للمشاركة في هذا التغيير الحقيقي في نطاق الأنظمة القائمة وتغيير العلاقات بين الشعوب لخدمة مصالح الفقراء والأغنياء ، والضعفاء والأقوياء لنضمن لهم الحرية والعدالة ، في وقت أصبحت فيه الحرية والعدالة أكثر من ذي قبل الشرط الأساسي الذي لا نستطيع تأجيله للمحافظة على السلم والأمن اللذين هما احدى أهداف منظمنا الأساسية .

ولن يفيدنا في هذه المرحلة أن نكتفي بالقول باننا في غنى عن المجابهة ، لأن هذه المجابهة لاتزال هي أساس الأزمة الاقتصادية المستعصية في العالم ، وهي الدليل القاطع على ترابط جميع دول العالم وشعوبه سواء كانت دولا كبيرة أو صغيرة ، ذلك لأن مجرد اراجيف بارتفاع سعر مادة من المواد ، كقيل بزعة أسس العالم الصناعي ، كما ان الأصداء المتواضعة لانخفاض انتاج استراتيجي كما أن تدس الفوضى والبلبله بين الشعوب المستضعفة . ان هل يعقل أن تظل هذه الدول مغمضة أعينها ، وتستمر في عنادها ، كما كانت مستمرة في تأييدها للاستعمار والعنصرية من قبل ، وقد تعامت عن حقيقة وجود ترابط سليم بين الشعوب ولم تفكر الا في مصالحها ، أو منافعها الشخصية ومع هذا فان حكومة بيرو مستعدة للعمل من أجل تحقيق عدالة اجتماعية شاملة للعالم أجمع بسياسة خارجية مستقلة موجهة نحو العالم الثالث ودول عدم الانحياز .

يبدو من المستحيل ان يتم بصورة صحيحة التقييم الحقيقي لمعالم اسياق السنوات الاخيرة ولكنه من الطبيعي ان تتلام هذه المعالم مع جوهر نشاط هذه المنظمة ومع الوظيفة السياسية لهيئة الامم المتحدة وذلك بفضل تطور هذه المعالم وطبيعتها ويثبت لنا ذلك انه ينبغي علينا صياغة منظمتنا باعتبار المستقبل وليس باعتبارها أثرا تاريخيا نصب لتوازن القوى والدبلوماسية السريعة والايان المطلق في دوام عظمة القوات أو للسياسة الخارجية بكونها تلاعب نفوذ أو وسيلة قهر .

وفي هذا الصدد ينبغي ان نرسم الجوانب الرئيسية لاتفاقات مؤتمر القمة لدول عدم الانحياز المنعقد أخيرا في كولومبو برئاسة رئيس وزراء سرى لانكا السيدة بندرانايكه كما أشير الى ذلك بوضوح في الكلمة السابقة ويؤكد النظر في هذه الجوانب المطابقت الموجودة في الطبيعة الحالية للعلاقات الدولية . ان إعادة التأكيد الواضح لمبادئ عدم الانحياز الاساسية بدافع سياسة خارجية مستقلة في جوهرها وديناميكية يقتضي اليوم تشييد نواة هفازة من البلدان النامية في الحقبة الحديثة من العلاقات الدولية وذلك على أساس المبادئ الاساسية التوجيهية المتمثلة في تقرير المصير والاستقلال والتعايش السلمي تلك المبادئ التي دعا اليها في البداية عدد قليل ولكن هام من بلدان أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا .

ولا أعتقد انني مخطئ حين أقول ان كولومبو تعكس قبل كل شيء رغبة مشروعة في التعايش السلمي واتجاهها عميقا للاستقلال الجماعي ليس فقط لصالح أعضاء الحركة وانما لكل العالم الثالث . ان هذا الاهتمام الاساسي لبلداننا سيلعب دورا حاسما في الهيكل المقبل للعلاقات الدولية .

وفي هذا السياق توجد ثلاث تحديات ملموسة يمكن ان تصلح اطارا لمناقشاتنا في الدورة الواحدة والثلاثين لجمعيتنا . فالاولى تتعلق بمهمة لا يمكن الانتظار فيها وهي اعطاء الشمولية لعملية الانفراج الجارية بين القوى . فاذا ما شمل الانفراج العالم الثالث بدون تصفية النزاعات الباقية فان ذلك يكون غير واقعي بل قد يتحول ذلك الى مصدر منافسة متزايدة وخطر معمم بدل ان يكون بادرة سلام .

ومن الطبيعي ان تصفية بؤر التوتر هذه التي أشير اليها ليست بالمشكل البسيط فتتبعها حتما سلسلة تاريخية من التعديلات وإعادة التعديلات لهياكل العلاقات الدولية وهذا يتعقد بدوره

لان اليوم يتضاعف الترابط باستمرار أكثر من أى وقت مضى ذلك الترابط يسخر تطلعات العالم الثالث الاقتصادية الى متطلبات النظام الاقتصادي القائم بزعم انها تتصرف بالاولوية . ان الجوهر السياسي للمواجهة الاقتصادية بين الشمال والجنوب واستقطاب المصالح المتنافسة للعالم المصنع والعالم المتخلف فيما يخص ثروات كرتنا وتوزيعها وتسييرها كل ذلك تترتب عليه أية تسوية نهائية ويشكّل التحديد الثاني الذى تحدثت عنه .

أما المهمة الثالثة لهذه الجمعية فيمكن ان تكون الامتداد للتحديد بين السابقين أى اعادة صياغة عملية الانفراج على المستوى العالمي والتماس اطار سياسي جديد للمواجهة الاقتصادية بين الشمال والجنوب .

ان الطابع المؤقت أو الوقائي للحلول المطبقة أخيرا في المشاكل الحساسة القائمة في العلاقات الدولية يختلف تماما عن الطريقة التي نقتربها حيث تعتمد على وجوب تحقيق نظام عالمي يركز على تكامل العمليات الفعلية الرامية الى جعل الديمقراطية تسود العلاقات الدولية والنظام الاقتصادي الجديد .

ان عدم مشاركة العالم الثالث في اتخاذ القرارات الفعلية أدى الى سلسلة من الاجراءات العاجلة الجزئية خاصة في النزاعات المؤلمة القائمة في الشرق الاوسط وقبرص و جنوب افريقيا . وفي كل من هذه الحالات يشكل العنصر الغائب العامل الضروري للحل الشامل وأقصد بذلك ان استشارة ارادة القوميات المظلومة لم تتم .

واني أعتقد انه من الصعب التوفيق بين ارادتي العالم المصنع والعالم الثالث في اطار اعادة صياغة السياق السياسي المقبل اذا لم يبادر قبل ذلك بالتخلي عن ارادة السيطرة التي اتصفت بها خلال قرون العلاقات السياسية والاقتصادية بين الدول . ان السياسة التي تسمح بوجود نظام منكر مثل الفصل العنصرى وان السياسة التي تحاول ان تخفي أوضاع العنصرية تحت قناع أبوية تقمع بعكس ما تنتج هذه السياسة لا يمكن ان تكون الا ثمرة نظرة مشوهة للقيم الانسانية وكل هذا منبوء من طرفنا ولذلك نؤيد تحرير افريقيا الجنوبية ونرفض رفضا أبديا المعاملات العنصرية . ان بلدى يؤيد المساعي المبذولة حديثا في التماس حل سلمي في افريقيا الجنوبية والتي

يسرنا ان نلاحظ فيها مشاركة أبرز الشخصيات الأوروبية وكاتب الدولة للولايات المتحدة نفسه تحت رعاية كبار الرجال في الدول الأفريقية الذين يشعرون في صميم كبد هم بالضرورة العاجلة لاجتاد حل لهذه الحالة المؤلمة ونحن نأمل مثل الجميع منا ان هذه الجهود تأتي بشمارها سريعا . ويجب علي أن أشير الى أن في رأينا كل حل لا يعتبر حقوق الاغليات المضطهدة أى كل حل لا يسهم في تحقيق المطامع المشروعة للشعوب الأفريقية التي يتشرف بيرو بالدفاع عنها ذلك الحل يستحيل ان يكون نهائيا .

ان البيان الاقتصادي الصادر عن مؤتمر القمة لدول عدم الانحياز ينص على برنامج تعاون يشكل خطوة الى الامام في المجهودات الرامية الى احلال الرخاء في البلدان النامية . ان السيطرة على المواد الاساسية وتقييمها العادل والدفاع المستمر الساكن عن نشاطنا الاقتصادي كل ذلك يتطلب التعاون بين البلدان النامية ليس فحسب فيما يخص المواد الخام بل وأيضا في تحديد مشاركتها العادلة في وضع الهيكل التقدي والمالي للنظام الاقتصادي العالمي في المستقبل .

ان تحويل مشكل ميزان المدفوعات لجزء كبير من العالم الثالث ومستوى الديون المخيف والبطالة وأزمة اقتصادياتنا على ذلك يضاف الى المشاكل الخطيرة التي يواجهها العديد من الدول النامية المستقلة . ومع ذلك فاننا نشاهد في نفس الوقت بستر الحوار في المؤتمر الرابع الاونكتاد بنيروبي والمأزق الذي أصبح فيه مؤتمر التعاون الدولي في باريس وخلاصة القول اننا نشاهد على هامش تجربة في التعاون الافقي ذات الابعاد الطموحة استمرار أزمة اقتصادية ذات عواقب ضخمة يستحيل التنبؤ بها ولا يراد معالجتها بحل هيكلية يتمشى مع تجنيد الموارد الواسعة لشعوبنا .

وطيه فان مؤتمر قانون البحار في ظل هذه الخلفية ، وفي دورته الأخيرة لم يحقق أية نتائج ملموسة ، وهذا راجع نسبيا الى كون هذا المؤتمر قد دعى اليه في وقت سابق لأوانه ، وفي ظروف جعلت المشاكل التي كان على المؤتمر أن يعالجها مشاكل صعبة فيما يتعلق بأعماق البحار وما هو واقع وراء الولاية الوطنية . ولكن لبلوغ ذلك ينبغي للبلدان الصناعية أن تنظر الى مشاكل أعماق البحار من هذه الزاوية حتى نستطيع أن نتقدم ونتوصل الى حل سريع .

اننا ان نقترح خطوطا عريضة للعمل الدولي ، مستوحاة من مفهوم العدالة والنزاهة ، فان حكومة بلدى يصعب عليها أن تفهم التأويلات التي زورت وشوهت الطرق السياسية ، وتجتهد بالتالى لكي تواكب رأى العالمى المسؤول ، أقول هذا لأننى لا أفهم كيف يمكن لسوء فهم حقيقة بيرو في الوقت الذي بدأت فيه حكومتى تنتهج سلوك يظهر حسن نيتها ، واتجاهها نحو التشاور والحوار والسبل التي تستطيع وحدها في المجال الدولي أن تعطي صورة صادقة عما تنتهجه في المجال القومي وتتخذ من تدابير لحل المشاكل التي يمكن أن تكون متماشية مع بعض التأويلات غير المشوهة في بعض البلدان الأخرى .

وأعتقد ان حكومة بيرو من واجبها المحتم أن تحلل وتقيم الطرق المستعملة والمسالك المنتهجة خلال السنوات الثمانية في جو يسوده السلام والتفاهم والتسامح لتحقيق الأهداف الثورية التي لاتزال قائمة . هذا التحليل ، وهذا التقييم اذا كان أصدق تعبير عن المعنى الانساني الذي نعطيه لثورتنا ، فان ذلك يساهم في تحقيق هذه الثورة والأهداف التي ترسمها حكومتى للعمل من أجل السلم والانسجام .

واننى متأكد أن بلدى الذي تواجهه مسؤولية كبرى سوف يساعد ، على القيام بها حسن التفهم ، عندما يجد نفسه كما هو في الوقت الحاضر لا يتخبط في أزمة اقتصادية كبيرة يتطلب تسويتها تضحيات قومية هائلة ، وتعاونيا دوليا أوسع .

ان أمريكا اللاتينية لم تساهم في اعطاء حق تقرير المصير واطهار معناه الباهر في العلاقات الدولية فحسب ، وانما ساهمت في ازالة كل العراقيل التي كانت تحف طريق وطنيتها ومجهوداتها المستمرة في تجربتها لتحقيق نفسها وشخصيتها ، حتى يسمح لها بمعرفة التوفيق بين الموارد التي بين ايديها لادخال تغييرات جذرية في العلاقات الداخلية ، ولوضع انظمة

ونماذج مختلفة للنمو ، وقد امتزجنا في الميدان الثقافي بحيث أصبحنا ننتمي الى العالم الثالث بشكل خاص وبصفة واضحة .

وفي هذا الطريق الطويل للبنية الوطنية لأمريكا اللاتينية ، نرى تحررا ديناميكيا ظهر مع اللحظات الأولى لهويتها الوطنية ، لقد بدأ ذلك منذ ثلاث سنوات ، وفي هذا الوقت فان تيارا ديناميكيا من الاصلاح الاجتماعي قد بدأ يطلق له العنان ، تيارا حقق تأثيرا ملموسا ، وفي ذهني الرقابة المتدرجة ، ونقل الملكية للموارد الطبيعية ، والدفاع عن حق السيادة عليها ، وضبط مختلف أوجه التنمية الى اهتمامات افضل من أجل العدل الاجتماعي .

وقد استطاعت بلدان أمريكا اللاتينية ، أن تشفع هذا الاتجاه والتي بدأت فيه منذ فجر حياتها أى قرن ونصف لخدمة المثل العليا للكرامة الانسانية ، التي استوحى منها محروروننا الأولون .

وفي هذه السنة فاننا نحتفل بالذكرى المائة والخمسين لمؤتمر بنما ذلك الحدث الديبلوماسى الذى وقع بفضل رعاية بيرو وشكل بادرة هامة تنم عن رغبة أمريكا اللاتينية في الوحدة وسابقة للجمميات العالمية فبحق لأمريكا اللاتينية وبلدان العالم الثالث الشقيق ، ان ننظر الآن في الوقت الملائم الى بنما لنقول لها ان تأييدنا لها تأييدا كاملا لتحقيق سيظرتها على منطقة القتال ، التي هي قاعدة بالية وعقبة ضد التفاهم الجماعي بين أمريكا الجنوبية وأمريكا الشمالية . وفي الظروف الحاضرة فان بيرو يرى أنه من الضروري أن يضاعف جهوده ، لتحقيق وحدة أمريكا اللاتينية ، ولوضع الاشكال التأسيسية التي تضمن هذه الوحدة على أسس متينة ، وقواعد قوية ، وقد بدأنا تجربة سمحت حتى الآن باستمرار التعايش في نطاق أوسع ، تتمشى مع الدستور الذى سن في بنما والذى ايده بيرو بنفس الصورة التي يؤيد كل محاولة لتحقيق وحدة أمريكا اللاتينية ، ولكن وجود هذه الدساتير التأسيسية لا تكفى وبعدها لتحقيق الاهداف التي وضعت من أجلها ، لأن ذلك راجع الى ارادة الحكومات التي لا تتزعزع في تحقيق وتكامل أمريكا اللاتينية . فيما يتعلق ببيرو فان التزامها التاريخي ، الى جانب تكامل بلدان أمريكا اللاتينية من ناحية . فضلا عن المشروع الجمهورى القريب كل هذا يقرر ويبين في ضرورة اثناء تكامل ، بهذا المفهوم نعيش مع جيراننا الذين يشاطروننا مثلنا العليا في النظر الى هذه الاهداف . ونجد في ذلك أيضا

مساهمة كبيرة فيما يتعلق بالطريقة التى تعالج فيها هذه المشاكل في الأمم المتحدة فيما يتعلق بمشاكل نزع السلاح ، ونزع السلاح الذرى ، ان فكر أمريكا اللاتينية لعب دورا كبيرا ومفهموم الاستقلال الذى هو شرط في النمو يجعلنا نتخذ في المحافظ الدولية لغة مفهومة تضع رابطة بين المفكرين الامريكيين الذين يحددون ويعرفون السبب الذى من أجله قررت ثلاثة بلدان من أمريكا اللاتينية ان تدافع عن سيادتها البحرية ، وتمد مياهما الاقليمية الى مائتي ميل .

واخيرا ، فان نزع السلاح الذرى في امريكا اللاتينية لمضاعفة مناطق السلام أمر يعكس قضية القارة في سياسة امريكا اللاتينية التي تريد أن تدافع عن نفسها تجاه التهديد الذرى .
وبالنسبة للسياسة الخارجية لبيرو فقد حظيت بتأييد كبير لانها قائمة على حق الشعوب في تقرير مصيرها ، وفي تطور قوميتها المختلفة ينبغي أن تكون قائمة على قاعدة تعدد مناطق السلم . ان سياستنا ناتجة عن تجربتنا التي نثريها دائما لفائدة الوحدة والتفاهم والسلم العالمي التي لم تفتأ بيرو تؤيدها تأييدا غير منقوص في نطاق تضامنه مع العالم الثالث بحثا عن مستقبل عادل أفضل* .

السيد كيسنجر (الولايات المتحدة الأمريكية) (الكلمة بالانكليزية) : دعوني أولا

أتقدم بالتهنئة لهذه المنظمة لانتخابها السفير اميراسنغ سفيرى لانكا لرئاسة هذه الدورة الواحدة والثلاثين للجمعية العامة ، وانه لدبلوماسي ذو مكانة دولية عظيمة ، ومن بين صفاته العديده فقد اتسم بصفات زعامة لا غنى عنها استفادت منها المفاوضات الحاسمه الخاصة بقانون البحار .
كذلك فانني أود أن أشيد بالأمين العام لجهوده التي لا تكل التي بذلها نيابة عن المجتمع العالمي انه يجسد بنجاح مبادئ الميثاق الخاصة بالعدالة والموضوعية والتفاني في خدمة قضايا السلام العالمي والكرامة الانسانية .

لقد ولدت الامم المتحدة من قناعة من أن السلام يعتبر أمرا لا يتجزأ وانه اكثر من مجرد الاستقرار ، وان هذا السلام لكي يكون دائما فلا بد له أن يحقق امانا بشريا في العدالة والحرية والرخاء الاقتصادي ، وسيادة القانون ودعم حقوق الانسان . ولكن تاريخ هذه المنظمة كان الى حد كبير يعتبر بمثابة وعي تدريجي بأن البشرية لن تتخذ موقفا واحدا تجاه تلك الاهداف .

ان الامم المتحدة قد ظلت على قيد البقاء وساعدت في معالجة الكثير من التغيرات الواسعه المدى خلال ثلاثين عاما من النظام الدولي ، لقد تغلبت على الحرب الباردة ولعبت دورا حيويا في القضاء على الامبراطوريات الاستعماريه ، وانها قد ساعدت على التخفيف من حدة الصراع ، وفي الوقت الحالي فانها تضع قوات على خطوط الهدنه في اجزاء حساسه من العالم ، كذلك فانها قامت بجهود لم يسبق لها مثيل في مجالات مثل الصحة العامة ومعونات التنمية والتعاون الفني .

* هاد الرئيس لتولي الرئاسة .

ولكن أهم تحد يواجهه هذه المنظمة مازال يكمن في المستقبل الا وهي الدفاع عن الاهداف النبيله والايجابية للبشرية ومساعدة الامم على تحقيق تفهم جديد للمجتمع .
ومع وسائل المواصلات الحديثة فان السعي الانساني قد أصبح تجربة واحدة بالنسبة للشعوب في كل جزء من اجزاء هذا الكوكب . اننا نشارك في منجزات العلم والتكنولوجيا ، ونشارك في مشكلات التصنيع والتغير الاجتماعي ، ونشارك في وعي مستمر بمصير واماني زملائنا من ابناء البشر . ان العالم قد انكمش ولكن أمم العالم لم تقرب من بعضها البعض ، ومن دواعي التناقض أن القومية قد بدأت تظهر في نفس الفترة التي تبيننا فيها أن اخطر القضايا لا يمكن أن تحل الا عن طريق اعترافنا بترابطنا .

ان التجزئة قد اثرت حتى على هذه المنظمة وأن الدول قد اتخذت قراراتها على أساس اقليمي أو على اساس ايدولوجيات متشددة حتى قبل أن تستمع الى النقاش الذي يجرى في هذه القاعة وبالنسبة لكثير من القضايا فان المواقف قد حددت من قبل عن طريق مؤتمرات سبقه يحضرها اكثر من نصف الدول الاعضاء في الأمم المتحدة . ان هذا الاتجاه واسع الانتشار ، وهو اتجاه يتلخص في أن يحضر المندوبون هنا للعراك وليس للتفاوض ، وان استمرت هذه الاتجاهات فان الأمل الخاص بالمجتمع البشري سوف يضيع وان النفوذ المعنوي الذي تمارسه هذه المنظمة سوف ينكمش بشكل مستمر .

ان هذا الأمر سوف يكون مأساة وان اعضاء هذه المنظمة منشغلون اليوم في محاولات أو مساع متعددة لايجاد حلول عادلة لمشكلات معقدة ومتفجرة . هناك حالة من الهدوء الهش التي تسود ولكن تحت السطح هناك قوى التفسير الجوهريه ، قوى التفسير التكنولوجي ، والاقتصادى ، والاجتماعي وهي تتحدى حالة الهدوء هذه . ان هذه الفترة فترة تتطلب حنكة سياسيه وتتطلب ضبط النفس والصمود وكذلك تتطلب الاستمرار في السعي من أجل السلام والعدالة . ان المذاهب القائله بالصراع المستمر لا تنتج سوى سفك الدماء والمرارة وهي تطلق قوى الدمار والرجعية وتبث بذور الصراع في المستقبل . ان الدعوة للكراهية سواء كانت على اساس العنصر أو الطبقة أو اللون او القومية او الايدولوجية ، سوف ترتد في النهاية الى صدور الذين يثيرونها ولن تؤدى الى تحقيق التقدم لقضية الحرية والعدالة في العالم .

دعونا لا ننسى أن الامم المتحدة تفيد أولاً وقبل كل شيء الدول الصغرى والضعيفه وبدون سيادة القانون فان المنازعات سوف تحل كما حلت دائماً في الماضي وبشكل مؤسف لانها سوف تحل عن طريق اظهار القوة . وان الضعيف لن ينتصر في عالم تسوده الفوضى .

ان الولايات المتحدة تعتقد أن هذه دوره الواحد والثلاثين للجمعية العامة ينبغي أن تحرر نفسها من التكتيكات الايد ولوجية التي اتسمت بها بعض الدورات السابقة وينبغي أن تركز نفسها لبرنامج من العمل المشترك .

ان الولايات المتحدة تأتي الى الجمعية العامة مستعدة للعمل على اساس تعاوني وعلى اساس برامج للعمل المشترك . وسوف تتقدم باقتراحات لموسمه . وسوف نستمع بعنايه الى الافكار التي يعرضها الآخرون . وسوف تقاوم الضغوط وسوف تسعى للتعاون .

دعوني الآن ، بهذه الروح ، اناقش التحديات الثلاثة الرئيسيه التي تواجهنا وهي : مشكلة السلام ، وتحدي الرخاء الاقتصادي ، وجدول الاعمال الخاص بالتكافل الشامل أو العالمي .

ان عصر الامم المتحدة كان ايضاً عصراً للصراع ، ولقد تمكنا من تجنب حرب عالميه ثالثه ، ولكن لا يمكننا أن نفترض أن هذه الحالة سوف تسود الى الأبد أو سوف تستمر . ان جيلنا ينبغي أن يبني هيكل العلاقات يؤدي الى تحرير طاقات الامم والشعوب وتوجيهها الى المنجزات الايجابية للبشر دون خوف أو تهديد باندلاع الحرب .

ومن الجوانب المركزية في السياسة الخارجية الأمريكية ، هي الديمقراطيات القائمة في الدول الصناعية في أمريكا الشمالية ، وفي أوروبا الغربية ، وفي جنوب الباسفيك ، واليابان ، وأصدقائنا التقليديين في نصف الكرة الغربي . اننا مرتبطون بتلك الأمم عن طريق روابط تاريخية ، وروابط حضارية ، وثقافية ، ومبادئ مشتركة ، وجيل من المحاولات المشتركة .

ان أحلافنا القائمة على أساس الأمن المتبادل ، قد تعدت الآن الدفاع المشترك الى سلسلة من القضايا الجديدة : التحديات الاجتماعية التي تشترك فيها المجتمعات التكنولوجية المتقدمة ، والاتجاهات المشتركة نحو تخفيف حدة التوتر ازا* خصوصنا ، وكذلك تشكيل علاقات ايجابية مع العالم النامي . ان الجهود المشتركة التي تقوم بها الديمقراطيات الصناعية ليست موجهة لأهداف خالصة ، بل انها تعتبر بمثابة جسر يؤدي الى نظام دولي وتعاوني ، أكثر أمنا وأوسع نطاقا ، كما يؤدي الى تحقيق مزيد من الحرية والرخاء* لجميع الأمم .

ان الولايات المتحدة الأمريكية تفخر بصداقاتها التاريخية في نصف الكرة الغربي . وفي العصر الحديث ينبغي أن تقوم هذه الصداقات على أساس المساواة ، والفوائد المتبادلة . وان لدينا ميزة فريدة في نصف الكرة هذه . ان الحوار القائم بين الدول المتقدمة والدول النامية يمكن أن يتوصل الى حل خلاق في نصف الكرة الذي ولدت فيه الديمقراطية الحديثة ، وحيث يمكن أن يقوم التعاون بين الدول المتقدمة ، والدول النامية صغيرها وكبيرها ، باعتبار أن ذلك تقليدا طويلا الأجل .

وعبر التاريخ ، فان السلطة والأيدولوجية قد أغرتا الأمم بأن تسمى لتحقيق مزايا من جانب واحد . ولكن الدرس الذي تعلمناه من العصر النووي ، هو أن سياسات اختبار القوى قد أصبحت لا تتماشى مع ضرورات البقاء* للبشرية . وان سياسات القوى التقليدية تصبح غير اقليمية عندما يمكن للحرب أن تدمر الحياة المتحضرة ، وعندما لا يمكن لأى جانب من الجوانب أن يحقق ميزة استراتيجية حاسمة .

وتبعاً لذلك ، فان الدول النووية الكبرى عليها مسؤوليات خاصة لممارسة ضبط النفس والتزام الاعتدال في هذا الشأن . وانها في موقف يسمح لها بأن تعرف مدى الكارثة التي يمكن أن تعاني منها البشرية ككل . وينبغي عليها أن تأخذ في اعتبارها انه لا ينبغي تغذية الصراعات

إذا كانت تقوم بمنافساتها بالطرق التقليدية ، وإذا كانت تحول الصراعات المحلية الى نواح من تنافس شامل ، وان عاجلا أو آجلا فان الصراعات سوف تنمو وتتزايد حتى تفلت من رقابة تلك الدول الكبرى .
وتؤمن الولايات المتحدة الأمريكية بأن مستقبل البشرية يتطلب التعايش مع الاتحاد السوفياتي .
ولا يمكن أن تخفى الشعارات البالية ، الحاجة لخلق علاقات بناءة . ونحن نصر على أن يكـون
الاعتدال متبادلا ، ليس فقط في اطار علاقات ثنائية ، بل على مستوى العالم ككل . ولا يمكن أن
تكون هناك حالة من الانفراج الانتقائي . وسوف نحفظ بدفاعاتنا ويقتظتنا . ولكننا نعلم أيضا أن
البلاغة لا تمثل القوة ، وانه ينبغي علينا أن نحقق للأجيال القادمة امكانيات عظيمة ، وليس مجرد
توازن حساس لقوى رهيبية .

يتطلب السلام التوازن بين القوى الاستراتيجية . وسوف تحافظ الولايات المتحدة الأمريكية
على هذا التوازن ولكن الولايات المتحدة الأمريكية مقتنعة بأن هدف التوازن الاستراتيجي يمكن أن
يتحقق بشكل أكثر امانا من طريق التوصل الى اتفاق ، وليس عن طريق سباق التسلح . ان المفاوضات
حول الحد من التسلح لذلك تعتبر أساسا للعلاقات القائمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد
السوفياتي .

ان الاتفاقيات التي لم يسبق لها مثيل والتي تؤدي الى الحد من الأسلحة النووية قد تـم
التوصل اليها . وهناك جهد تاريخي يبذل حاليا لوضع حد أقصى على ترسانات الأسلحة الاستراتيجية
من الجانبين تمشيا مع اتفاقية فلاديفوستك . وما أن يتحقق ذلك حتى نكون مستعدين للتقدم فوراً
نحو تخفيض مستويات الأسلحة الاستراتيجية .

وترحب الولايات المتحدة الأمريكية بالتقدم الذي تحقق أخيرا فيما يتعلق بالحد من تجارب
الأسلحة النووية ، ووضع نظام خاص بالتفجيرات النووية السلمية للمرة الأولى . ان المعاهدتين
اللتين تم التوقيع عليهما ، ومازالتا ينتظران التصديق ، ينبغي أن تكونا أساسا لتحقيق مزيد من
التقدم في هذا المضمار .

وجنبا الى جنب مع العديد من حلفائنا الأوروبيين ، فاننا نواصل الجهود من أجل تحقيق
خفض متوازن في القوات العسكرية التي تقف في مواجهة بعضها البعض في أوروبا الوسطى . وتعتبر
هذه المفاوضات من أعقد المفاوضات الخاصة بالحد من الأسلحة التي تم الهدء فيها حتى الآن . ونأمل
عن طريق الجهود الصبورة ، أن يتم التوصل الى خفض متبادل يؤدي الى زيادة الأمان بالنسبة لكافة
الدول المعنية .

ولكن التعايش والمفاوضات الخاصة بالتحكم في الأسلحة لا تجرى في فراغ . ولقد شعرنا بالقلق نتيجة للتجميع المستمر للأسلحة السوفياتية ، وفي الآونة الأخيرة التدخل العسكري في صراعات محلية تقع في قارات بعيدة . ولقد لاحظنا المحاولات الخام التي تبذل من أجل تشويه أهداف الدبلوماسية ، وعرقلة التقدم نحو التوصل الى حلول سلمية لقضايا معقدة . وتؤدي هذه الجهود الى زيادة التوتر ، ولا يمكنها أن تتمشى مع سياسة تحسين العلاقات ، وينبغي أن تتعرض للمقاومة المستمرة . ولكي يكون التعايش شيئاً أفضل من مجرد هدنة غير مستقرة ، فان على الجانبين أن يواجهها حقائق العصر النووي ، وأن يدركا أن محاولة تحقيق مزايا من جانب واحد أمر لن يكون مقبولاً .

وفي الأعوام الأخيرة ، فان العلاقة الجديدة القائمة بين الولايات المتحدة الأمريكية ، وجمهورية الصين الشعبية كان لها أثر كبير على الأمن الشامل .

لقد اقتنعنا اقتناعاً متبادلاً بأن العالم يجب أن يكون خالياً من الابتزاز العسكري ومن الرغبة في السيطرة . ولقد حددنا لأنفسنا طريقاً جديداً ، عن طريق مشاورات واسعة المدى ، وعن طريق التبادل الثنائي ، وعن طريق فتح المكاتب في عواصمنا ، وعن طريق الاسراع بخطى الحركة التي تستهدف اعادة العلاقات الى طبيعتها . ولقد حققنا مزايا متبادلة ، وحققنا فهماً أفضل وأوضح لأمانى شعوبنا ، وحققنا امكانيات أفضل للتوازن الدولي وتخفيف حدة التوتر ، وزيادة الفرص لاتخاذ التدابير اللازمة بالنسبة للقضايا العالمية .

ان هذه العناصر تشكل أساساً لاقامة علاقة دائمة تقوم على أساس المصالح المشتركة . وتلتزم الولايات المتحدة الأمريكية بدعم الروابط القائمة بيننا ، واعادة العلاقات الى طبيعتها تمثيلاً مع المبادئ التي انطوى عليها بيان شنغهاي . وعلى كل جانب أن يبدي قدراً كافياً من روح الاعتدال ، وأن يبدي الاحترام اللازم لمصالح واقتناعات الطرف الآخر . وسوف نأخذ في الاعتبار المصالح الصينية فيما يتعلق بكافة القضايا الدولية . ونبذل كل ما في وسعنا لكي نأخذ هذا الأمر في الاعتبار . ولكن اذا كانت لهذه العلاقة أن تتقدم ، فينبغي أن تكون هناك حساسية مشابهة فيما يتعلق بأرائنا واهتماماتنا .

وعلى هذا الأساس ، فان نمو علاقاتنا مع أكبر دولة من حيث العدد في العالم ، سوف يكون هو العنصر الأساسي في السياسة الخارجية التي تتبعها الولايات المتحدة الأمريكية .

وبدأ العالم يشهد اليوم أزمات اقليمية مستمرة . وكل أزمة من هذه الأزمات يمكن أن تتطور الى صراع أكبر . وكذلك فان كل أزمة منها تتطلب جهودا كبيرة من جانبنا للتوفيق وللتعاون . وقد لعبت الولايات المتحدة الأمريكية ، وما زالت مستعدة لأن تلعب دورا ايجابيا في السعي من أجل السلام في كثير من المناطق : في افريقيا الجنوبية ، وفي الشرق الأوسط ، وفي كوريا ، وفي قبرص . ودعوني أتناول كل جانب من هذه الجوانب على حدة .

ان الظلم العنصرى ، وتراجع القوى الاستعمارية قد تأمرا لكي تجعلنا من افريقيا الجنوبية اختبارا لأمل العالم من أجل السلام والعدالة بمقتضى الشياق . ولقد استمعنا الى كثير من الأصوات في هذه القاعة تحذر من اننا اذا فشلنا في التوصل الى حل سريع لأزمتي ناميبيا وروديسيا ، فسان هذا الجزء من الكرة الأرضية يمكن أن يصبح أرضا لمعركة ضارية ، سوف يكون لها أثر وخيم على كسل جزء من أجزاء العالم .

لقد كنت في افريقيا مؤخرا ، بنا* على طلب الرئيس فورد ، كي أرى ما الذى يمكن للولايات المتحدة الأمريكية أن تفعله لمساعدة شعوب هذه القارة لتحقيق أمانها في الحرية والعدالة .

وهناك فرصة قائمة الآن لحل هذه المشكلات . وأعتقد أن أمام افريقيا الآن ، الهدف الذي كافتحت من أجله طويلا - فهناك فرصة أمام الافريقيين الآن لتحقيق السلام والعدالة والتوافق العنصرى والتقدم .

ان الأمم المتحدة ، كانت منذ نشأتها مهتمة بقضية ناميبيا . ولقد كان هذا الاقليم - لمدة ثلاثين عاما - اختيارا لقدرة هذه المنظمة على أن تنفذ قراراتها . ولقد سمعت الولايات المتحدة في الشهور الأخيرة ، لمعاونة الأطراف المعنية من أجل الاسراع بعملية تحقيق الاستقلال في ناميبيا . وتؤيد الولايات المتحدة العناصر التالية : تحقيق استقلال ناميبيا خلال فترة محددة وقصيرة ؛ وعقد مؤتمر دستورى في موقع محايد تحت اشراف الأمم المتحدة ؛ ومشاركة جميع القوى الوطنية الحقيقية في هذا المؤتمر ، بما في ذلك "السوابو" . ولقد تحقق التقدم في انجاز جميع هذه الاهداف . وسوف نبذل جهودنا من أجل التغلب على العقبات المتبقية ، ومن أجل عقد مؤتمر يمكنه أن ينع اطارا لدولة ناميبيا الجديدة ، واطارا لعلاقتها مع الدول المجاورة - ونحن نعد باستمرار جهودنا من أجل تحقيق استقلال ناميبيا ، بحيث يكون تحقيقه منجزا من منجزات هذه المنظمة التي نفخر بها ، ورمزا للتعاون الدولي .

لقد أعلنت السلطات في روديسيا منذ اقل من اسبوع ، انها مستعدة للاجتماع بالزعماء الوطنيين في زيمبابوى ، من اجل تشكيل حكومة مؤقتة تؤدى الى تحقيق حكم الأغلبية خلال عامين . ويعتبر هذا - في حد ذاته - منعرجا تاريخيا . وقد أظهر الزعماء الافريقيون - عندما دعوا لاجراء مفاوضات مستمرة - استعدادهم لاغتنام هذه الفرصة من أجل التوصل الى تسوية . وقد اظهرت حكومة المملكة المتحدة - في اعرابها عن رغبتها في عقد مؤتمر - روحا من المسؤولية والاهتمام بتحقيق استقلال سريع وعادل لروديسيا .

وبعد عشرة أعوام من الصراع ، فان للشك جذورا عميقة . ولا يزال هناك الكثير من العقبات وليس حل المشكلة باليسير - بعد جيل كامل من المرارة والصراع العنصرى . ولكن لا يفوتنا أن ندرك ما تم انجازه : ان هناك التزاما بتحقيق حكم الأغلبية خلال عامين ؛ وهناك التزام بتكوين حكومة انتقالية فورا ، يكون لها مجلس وزراء يتكون من أغلبية افريقية ، ويكون لها رئيس وزراء أفريقي ، وهناك استعداد لتحديد الاطار القانوني لدولة زيمبابوى المستقلة عن طريق عقد مؤتمر دستورى .

ان الولايات المتحدة ، قد بذلت - جنباً الى جنب - مع الدول الأخرى ، جهوداً كبيرة ، وسوف نواصل جهودنا ، ونبذل أقصى ما نستطيع من أجل تأييد العملية التي تجرى الآن . ولكن ينبغي على هؤلاء الموجودين في أفريقيا ، أن يحددوا شكل المستقبل . ان شعوب روديسيا والدول المجاورة ، تواجه تحدياً كبيراً . وسوف تكون قدرتهم على أن يعملوا معاً ، وأن يوحدوا ارادتهم ، محل اختبار خلال الشهور المقبلة ، كما لم يحدث من قبل .

وقد يكون من الدول ، ما يرى أن هناك فرصة لتحقيق الميزات من انكسار نار الحرب والكرهية العنصرية . ولكن هذه الدول ، لا يعينها الاهتمام بمصير الشعوب الافريقية ، أو الاهتمام بالسلام وهذه الدول ، يمكنها - اذا نجحت في مايرها - أن تضع الى الابد ، الفرص المتاحة الآن . وان التغيير في جنوب أفريقيا ذاته ، يضطرب بسرعة . ونظام الفصل العنصرى ، يعتبر انكاراً لانسانيتنا المشتركة ، وتحدياً للضمير الانساني . ان التغيير أمر لا غنى عنه ، وان زعماء جنوب افريقيا ، قد اظهروا شيئاً من الحكمة في سبيل تسهيل التوصل الى حل سلمي في روديسيا ويعلم المجتمع العالمي ذلك ، وهو يحث على ضرورة اتخاذ الاجراءات اللازمة لتحقيق العدالة العنصرية في جنوب افريقيا ، حيث أن الوقت لذلك لم يفت بعد ،

اما بالنسبة للولايات المتحدة ، فقد اصبحنا مقتنعين بأن قيمنا ومصلحتنا ، تخدم عن طريق تمكين افريقيا من تحقيق مصيرها ، وعدم التدخل الخارجي في شؤونها . لذلك ، فنحن لن نساند أى حزب من الاحزاب ، سواء في روديسيا أو فى أى مكان آخر ، ولن نسعى لفرض الحسول فى أى مكان . ان زعامة ومستقبل دولة زيمبابوى المستقلة ، وكذلك بقية أجزاء افريقيا ، أمر ينبغي أن يقرره الافريقيون . وسوف تلتزم الولايات المتحدة بالقرار الذى يتوصل اليه الافريقيون . واننا ندعو جميع الدول غير الافريقية الى أن تحذو حذونا .

ان الولايات المتحدة ، لا تسعى لى منطقة نفوذ أو مركز خاص في أفريقيا . اننا نحترم الوحدة الافريقية . ان التنافس والتدخل من جانب الدول غير الافريقية سوف ينتقص من الكفاح الشديد الذى قامت افريقيا به من أجل الاستقلال عن السيطرة الاجنبية . ويجب أن يتعرض هذا التيار للمقاومة .

ولقد قطعت كل دولة وقعت الميثاق ، على نفسها عهداً بأن تؤيد شعب افريقيا ، الذى

عانى الكثير لكي يحقق في النهاية ، بطريقته الخاصة وقراره الخاص ، احلامه وأمانيه في الاستقلال والسلام ، والوحدة والكرامة الانسانية .

ان الام المتحدة ، كانت — منذ نشأتها — مهتمة بالنزاع القائم في الشرق الاوسط . ان كل حرب قد أحدثت الكثير من المخاطر ، وازادت من خطر المواجهة بين الدول الكبرى ، ومن خطر الصراعات الاقتصادية الشاملة اكثر فأكثر .

وبناءً على طلب الاطراف المعنية ، فان الولايات المتحدة ، كانت مشغولة بشكل فعال ، في البحث عن تحقيق السلام في الشرق الاوسط . ومنذ حرب عام ١٩٧٣ ، قام قادة كلا الطرفين بتحقيق خطوات لم يسبق لها مثيل ، في سبيل حل هذا الصراع الميرير ، فقد تم التوصل الى ثلاث اتفاقيات خفضت من خطر الحرب . وقد كان هناك التزام متبادل بالاستمرار في عملية المفاوضات ، لحين التوصل الى سلام نهائى . ونتيجة لذلك ، فقد اقتربنا من هدف السلام ، أكثر من أى وقت مضى خلال الربع قرن الاخير .

ان دور الام المتحدة كان حاسما ، ان مؤتمر جنيف ، الذى اجتمع في عام ١٩٧٣ ، تحت اشراف الام المتحدة وتنفيذ الاتفاقيات التي تبعت ذلك ، هو أمر قد تم التفاوض بشأنه في مجموعات العمل . وتشكل قرارات مجلس الامن الاساس المتفق عليه للمفاوضات . واود أن اتقدم بالشكر للامين العام ، وزملائه في نيويورك ، وفي جنيف ، وفي الشرق الاوسط ، للتأييد الكبير الذى أولوه لعملية تحقيق السلام في ظروف هرجة .

ان الولايات المتحدة ما زالت ملتزمة بمعاونة الاطراف المعنية في التوصل الى تسوية . ولقد قادتنا المفاوضات التدريجية ، خلال السنوات الثلاثة الماضية ، الى النقطة التي يمكن عندها التوصل الى حلول شاملة . ان القرار الذى أمانا الان ، هو الخاص بالمرحلة المقبلة من المفاوضات وكيفية بدئها .

ان الولايات المتحدة لا تزال مستعدة للمشاركة في الاستئناف المبكر ، لعمل مؤتمر جنيف . ونحن نعتقد ، أنه قد يكون من المفيد ، عقد مؤتمر تمهيدى لمناقشة جدول أعمال المفاوضات المقبلة ، ولكننا مستعدون بطبيعة الحال ، للاستماع الى أية اقتراحات أخرى .

ان العمل الأساسى الذى تحقق ، انما يمثل فرصة تاريخية . وسوف تبذل الولايات المتحدة كل ما في وسعها ، لكي تضمن امكان رفع تقرير في اجتماع الجمعية العامة في العام المقبل عن تقدم ملحوظ يتم في سبيل تحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط .

ومنذ ان اجتمعت الجمعية العامة في المرة الاخيرة ، فقد حلت بشعب لبنان مأساة محزنة ، وأن الولايات المتحدة تؤيد بقوة مبدأ السيادة والوحدة والسلامة الاقليمية لهذا البلد المعذب . ونحن نعارض فكرة التجزئة او التقسيم ، ونأمل ان الشؤون اللبنانية سوف تعود سريعا الى ايدي شعب لبنان . وعلى جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، وعلى جميع الاطراف المتصارعة في لبنان ، ان تلتزم بتأييد الجهود التي يبذلها رئيس جمهورية لبنان الجديد ، من اجل اعادة السلام ومن اجل توجيه الطاقات لاعادة بناء البلاد . وأن وكالات الامم المتحدة يمكنها ان تلعب دورا كبيرا في الجهود الخاصة باعادة البناء .

ان المواجهة بين شمال وجنوب كوريا مازالت تشكل تهديدا للسلام والاستقرار الدولي . وان المصالح الحيوية للقوى العالمية تتداخل وتتشابك في كوريا . ولا شك ان هذا الصراع يهدد بتوسيع نطاق الحرب .

ونحن ، والكثير من الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، نرحب بضرورة تجنب مناقشة عقيدة بشأن كوريا في هذه الدورة . ودعونا نغتنم هذه الفرصة لكي نرى كيف يمكن لشعب كوريا ان يحل مشكلته وأن يحدد مستقبله دون صراع جديد .

ان آراءنا فيما يتعلق بمشكلة كوريا - معروفه . لقد طالبنا باستئناف حوار جدي بين شمال وجنوب كوريا . ونحن مستعدون لحل قوات الامم المتحدة بشرط ان تستمر الهدنة أو ان يمد محلها اتفاق دائم . ونحن مستعدون ايضا لتحسين العلاقات مع شمال كوريا ، على أساس ان يقوم الطرف الآخر بخطوات مشابهة نحو الجمهورية الكورية . ونحن مستعدون للتحدث مع شمال كوريا عن مستقبل شبه الجزيرة . ولكننا لن نفعل ذلك دون مشاركة جمهورية كوريا .

وفي الخريف الاخير اقترحت الولايات المتحدة عقد مؤتمر يحضره جميع الاطراف المعنية بشكل مباشر ، وهي شمال وجنوب كوريا والولايات المتحدة وجمهورية الصين الشعبية ، وذلك للبحث في الوسائل التي يمكن بها تكييف اتفاق الهدنة مع الظروف الجديدة ، واحلال ترتيبات دائمة محلها . وفي ٢٢ تموز/يوليه أعلنت استعدادنا لان نجتمع فوراً مع هذه الاطراف المعنية ، وانني أؤكد هذا الاستعداد اليوم مرة اخرى .

وانا ثبت ان مثل هذا المؤتمر يعتبر غير عملي في الوقت الحالي ، فان الولايات المتحدة

سوف تؤيد اتخاذ اتجاه تدريجي . وان المحادثات التمهيدية بين شمال وجنوب كوريا فيما يتعلق بنطاق المؤتمر يمكن ان تبدأ فوراً . وفي هذه المرحلة فان الولايات المتحدة وجمهورية الصين الشعبية يمكنهما المشاركة كمراقبين ، او ان يلعبا دوراً استشارياً ، اذا كانت الاطراف المعنية ترغب في ذلك . واذا كانت مثل هذه المناقشات سوف تؤدي الى نتائج ملموسة ، فان الولايات المتحدة والصين يمكنهما ان ينضما للمحادثات بشكل رسمي ، وهذا بدوره يمكن ان يمهد الطريق لعقد مؤتمر اوسع نطاقاً يمكن فيه لدول اخرى ان تربط نفسها بالترتيبات التي تضمن سلاماً دائماً في شبه الجزيرة . ونحن نأمل ان شمال كوريا وغيرها من الاطراف المعنية سوف تستجيب بشكل ايجابي لهذا الاجراء المقترح ، او ان تتقدم باقتراح بديل وبناء .

ان المجتمع العالمي يشعر بالقلق العميق ازاء الموقف الجامد الخاص بمشكلة قبرص . ان الضغوط المحلية ، والاهداف القومية ، والتنافس الدولي ، قد اجتمعوا لكي يمنعوها الاطراف المعنية من ان تتخذ حتى ولو خطوات تمهيدية نحو التوصل الى حل . وفي هذه المناسبات القليلة التي نجد فيها ان ممثلي الجاليتين في قبرص قد اقتريا من بعضهما البعض ، نجدهما قد دخلا في مناقشات اجرائية مطولة لا تنتهي . وان مرور الوقت لن يؤدي الا الى تعقيد الصعوبات المحلية ، والى التقليل من امكانيات التوصل الى توفيق بناء .

ان جميع المعنيين عليهم ان يركزوا على ضرورة الالتزام بتحقيق الاهداف الرئيسية ، وضمان رخاء الشعب القبرصي ، وتحقيق السلام في شرق البحر الابيض المتوسط .

ان هذه التسوية ينبغي ان تنبع من الجاليات القبرصية ذاتها . ان هذه الجاليات ينبغي ان تقرر كيفية اعادة بناء اقتصاد هذه الجزيرة ومجتمعها وحكومتها . وينبغي على هذه الجاليات ان تتخذ قراراً بشأن العلاقات النهائية بين الجاليتين .

ان الولايات المتحدة مستعدة للمعاونة في اعادة الدفع لعملية المفاوضات . ونحن نعتقد أن الموافقة على مجموعة من المبادئ قد تساعد الاطراف المعنية على استئناف المفاوضات . ونحن لذلك نود ان نقترح بعض المفاهيم التي تيسر على النحو التالي :

ينبغي على اي تسوية ان تسعى للمحافظة على استقلال قبرص وسيادتها وسلامتها

الاقليمية .

ان خطوط التقسيم الحالية في قبرص يجب ان تعدل بحيث تخفض المنطقة التي يتحكم فيها الجانب التركي حاليا .

ان التسوية الاقليمية ينبغي ان تأخذ في الاعتبار المتطلبات الاقتصادية والاهتمامات الانسانية للجالياتين القبرصيتين ، بما في ذلك حالة هؤلاء الذين ظلوا لاجئين .
ويجب ان تؤدي الترتيبات الدستورية الى خلق ظروف يمكن بمقتضاها للجالياتين القبرصيتين ان تعيشا في حرية ، وأن يكون لهما صوت مسموع في تسيير شؤونهما .
ويجب الاتفاق على ترتيبات للامن تسمح بانسحاب القوات العسكرية الاجنبية ، غير تلك الموجودة بمقتضى اتفاق دولي .

ولقد ناقشت هذه الفكرة مع الامين العام ، ومع عدة زملاء من اوربا الغربية . وفي الايام المقبلة سوف تتشاور الولايات المتحدة ، على اساس هذه الخطوط ، مع جميع الاطراف المعنية . وفي نفس الوقت اشيد .لحا الامين العام بمواصلة بذل جهوده المخلصة في هذه القضية .

وسوف اتحول الآن الى مشكلات التنمية الاقتصادية . ان تقسيم كوكبنا الى نصف كرة شمالي ونصف كرة جنوبي ، والى دول صناعية ودول نامية ، يعتبر علامة بارزة من علامات عصرنا . وان اعتمادنا على بعضنا البعض من اجل رخائنا ، ليعتبر حقيقة وليس شعارا . وهو امر يتطلب بذل افضل الجهود لتحقيق تقدم مشترك وللاقتراب من التحقيق الفعلي لاماني البشر في حياة افضل في عصرنا .
ان هناك اسبابا عديدة منعت التعاون من القيام بخطوات اوسع .

ان الديمقراطية الصناعية ، كانت في بعض الاحيان مستعدة لمنح التأييد الشفهي لتحدي التنمية ، ولكنها لم تكن مستعدة لان تقرر البلاغة الكلامية بالموارد الفعلية .
وان الدول التي لا يعتمد اقتصادها على السوق مستعدة تماما لاصدار البيانات الهجومية . ولكن افعالها لا ترتفع الى مستوى كلماتها ، فقد كانت مساهمتها الفعلية في معونة التنمية اسمية . وفي العام الماضي - على سبيل المثال - قدمت الدول التي لا يعتمد اقتصادها على السوق مساهمة لا تزيد على ٤ في المائة من اجمالي المعونة التي قدمت للدول النامية .

ومن المفهوم ان الدول النامية تشعر بالخيبة والقلق ازاء مشكلات الفقر والجهل والممرض ،

ولكنها كثيرا ما تقدمت بمطالب للتغيير كانت تعتمد على المواجهة ، اكثر من اعتمادها على الواقع . ان هذه الدول تتحدث احيانا عن انظمة اقتصادية جديدة كما لو كان النمو عملية سريعة لا تتطلب سوى اعادة توزيع الثروة العالمية بشكل سليم ، عن طريق اختبارات القوة ، بدلا من كونه - اى النمو - عملية مساعدة الذات ، بحيث تتسع عبر السنين . وفي النهاية فان هذه الاساليب خسرت اكثر مما كسبت ، لانها تنتقص من التأييد الشعبي في الديمقراطيات الصناعية الذي يعتبر ضروريا من اجل ايجاد الموارد والوصول الى الاسواق - وهي اشياء غير متوافرة في اى مكان آخر - للمحافظة على التنمية .

انني اعتقد ان اهداف الدول النامية واهداف الدول الصناعية اهداف مكملة لبعضها البعض وفي الحقيقة فانهما ينبغي ان يكونا كذلك ، لانه لا يمكن لاي طرف من الاطراف ان يحقق اهدافه على حساب الطرف الآخر . ويمكن ان تتحقق اهدافهما فقط عن طريق التعاون بينهما .

لقد اتخذنا معا خطوة رئيسية للأمام ، منذ عام مضى ، ففي الدررة الخاصة السابعة — من هذه الجمعية ، ومنذ ذلك الحين فلقد تابعنا هذه الخطوات في العديد من الجبهات . ولقد قمنا باتخاذ خطوات لحماية الأمن الاقتصادي للأمة النامية من الكوارث المالية الناتجة عن التقلبات الاقتصادية الدورية . ان التسهيلات المالية الجديدة التي يتيحها صندوق النقد الدولي قد أنفقت ما يربو على ٢ مليون دولار للدول النامية في هذا العام وحده . ان موارد البنك الدولي وبنك التنمية الأمريكي وبنك التنمية الآسيوي ستوفر موارد اضافية من أجل التنمية . كما أن المعونة الغذائية العالمية قد توسعت . وبمساهمة الولايات المتحدة بمائتي مليون من الدولارات فلقد أخذنا بيد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وقربناه من الانطلاق في عملياته .

ولقد واصلت الولايات المتحدة هذه العملية عن طريق وضع عدد من المقترحات في المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في ايار/مايو من عام ١٩٧٦ . وقد أخذنا على عاتقنا مسألة التحسينات في نوعية المعونة . ولقد وافقنا على بذل جهد جاد لتحسين أسواق ١٨ سلعة أساسية .

ان هذه الاجراءات التي اتخذناها منذ اجتمعنا هنا منذ عام مضى ، لا تشمل في وعود أو بلاغة ، ولكنها تشمل في طرق عملية متسقة لمساعدة شعوب العالم التي تكافح لكي تلقي أغلال الفقر عن عاتقها .

وما زال هناك الكثير مما يجب أن نفعله . أولا ، ان تطبيق العلم والتكنولوجيا هو في صميم عملية التنمية . ان الولايات المتحدة التي تدرك دورها الطبيعي في التكنولوجيا قد وضعت مبادئ ثلاثة رئيسية سوف نؤيدها بالأموال وبالخبرة هي : أولا ، تدريب الأفراد الذين يمكنهم أن يحددوا ويختاروا ويديروا التكنولوجيا القادمة في العالم النامي ؛ ثانيا ، انشاء المؤسسات الوطنية والدولية لوضع التكنولوجيات المحلية ؛ وثالثا وأخيرا حفز القطاع الخاص لتقديم أقصى مساهمة من أجل تنمية ونقل التقدم التكنولوجي .

ولتحقيق هذه الأهداف فاننا نقوم اليوم بتوجيه دعوة للمؤتمر العالمي للعلوم والتكنولوجيا من أجل التنمية ، والمقرر ان يعقد في عام ١٩٧٩ في هذا البلد . وللتحضير لهذا الاجتماع فقد طلبنا من أعضاء المجتمعات الصناعية والأكاديمية والمهنية والعلمية في الولايات المتحدة أن تجتمع في واشنطن

في تشرين الثاني / نوفمبر وسوف تقوم هذه المجتمعات باعادة النظر في المبادرات الهامة التي يمكن للولايات المتحدة أن تتخذها لكي توسع من قاعدة التكنولوجيا من أجل التنمية ولكي تضع مناهج جديدة .

ثانيا ، ان الاجتماع الوزاري لمؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي في باريس يجب أن يعطي دفعة جديدة ، وسوف نقوم بتقديم العديد من المقترحات الجديدة . وسوف نسعى الى مساعدة الدول التي تواجه أعباء المديونية القاسية . وسوف نقوم بتقديم أفكار جديدة من أجل تعاون موسع في مجال الطاقة .

ثالثا ، ان الديمقراطيات الصناعية كانت رغبة في انتظار تقديم مطالب البلاد النامية بدلا من أن تتقدم بمقترحاتها الخاصة . والآن ، وعلى الرغم من ذلك ، فان بلاد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) قد وافقت ، بناء على اقتراح الولايات المتحدة ، على بحث التخطيط الانمائي طويل الأجل وأن تطور منهاجا أكثر انسجاما وشمولا للانماء العالمي والعدالة الاقتصادية .

رابعا ، ان الكوارث الطبيعية تطيح بالآلاف من الأرواح وتكلف البلايين من الدولارات ، وتصيب ، في معظم الأحيان ، أقل الدول قدرة على مواجهتها أى أكثر شعوب العالم فقرا . والأمم المتحدة لها مقدرة فريدة لمواجهة هذه الاهتمامات العالمية مما يمكن من توفير فرص أفضل للانسان ضد الطبيعة ، واننا نحث هذه الهيئة على أن تتخذ المركز الطبيعي في تدعيم التعاون الدولي لكي تمنع وتخفف من الكوارث الطبيعية .

ان غاية مرادنا هو أن يتمكن كل أطفال العالم من العيش في أمل ومع اتساع الفرص . ولا يمكن لأمة أن تنجز هذا وحدها ؛ ولا يمكن لمجموعة من الأمم أن تحقق ذلك من خلال المواجهة . ولكل بالعمل معا هناك فرصة لتحقيق تقدم أساسي كبير في هذا الجيل .

ومن دواعي السخرية في زماننا هذا ان عصر التنافس الايدولوجي والقومي قد أدى الى كثير من التحديات التي لا يمكن لأمة وحدها أن تحلها بنفسها : مثلا ، انتشار تكنولوجيا الأسلحة النووية ، والمشكلات التي يثيرها مؤتمر قانون البحار ، فضلا عن أداة الارهاب الجديدة والتي تؤدي الى وقوع الضحايا الأبرياء في كل قارة من القارات .

ان ازدياد حظر انتشار الأسلحة النووية يثير أسئلة خطيرة بشأن قدرة الانسان على ضمان

بقائه ولقد عشنا خلال ثلاثة عقود خطيرة تم فيها تجنب حدوث كارثة الحرب النووية ، وذلك بالرغم من التنافس الاستراتيجي بين عدد قليل نسبيا من الدول .
لكن موقفا جديدا قد ظهر الآن ، ان أن هناك العديد من الأمم التي تملك القدرة على بناء أسلحة نووية . واذ ما تجسدت هذه القدرة فان التهديدات باستخدام الأسلحة النووية ، والتي يتم تغذيتها بواسطة المفاهيم الخاطئة من الجانبين قد تؤدي الى سمة متكررة من النزاعات المحلية في كل جزء من أجزاء الكرة الأرضية ، وسوف تكون هناك اخطارا متزايدة من الحوادث والابتزاز والارهاب النووي .

وانا لم يتم تغيير الاتجاهات الحالية بصورة سريعة ، فمن المرجح أن يحدث تدويرا فوريا في السنوات القادمة . ان علينا أن ننظر الى جذور المشكلة . منذ أزمة الطاقة في عام ١٩٧٣ والزيادة الهائلة في أسعار البترول فان كلا من الأمم المتقدمة والنامية قد وجدت في الطاقة النووية وسيلة لتخفيض تكلفة الكهرباء وتقليل الاعتماد على النفط المستورد . وفي عالم من انتشار النزعات القومية فان البعض يرى أن الحصول على القوة النووية والتوسع فيها يعتبر رمزا على ازدياد الهوية الوطنية ، ولنكن صرحا ، انهم يعتبرون أن هذه تمثل اختيارا لهم في المستقبل للحصول على الأسلحة النووية .
ان الدولة التي تحصل على مقدرة صنع الأسلحة النووية يجب أن تقبل آثار تصرفها هذا ، ان ذلك قد يؤدي الى أعمال مضادة من جيرانها ويؤدي الى ازدياد انتشار الأسلحة النووية ، مما يؤدي الى الاسراع في عملية سوف تضرباً من تلك الدولة ذاتها . ومن السخف أن نصف الأجهزة النووية التي تستطيع احداث الدمار العسكري الكبير بأنها أسلحة سلمية .

ان الوقت من ذهب . ولم يحدث في أي مجال من مجالات الاهتمام الدولي الأخرى ان اعتمد مستقبل هذا الكوكب بصورة مباشرة على ما يختاره هذا الجيل أو ما يفشل في أن يفعله . هذا ويجب أن نتحرك على ثلاثة اتجاهات عريضة :

أولا ، تعزيز ضمانات الحماية الدولية واحكام تنفيذها . ان توريد واستخدام المواد النووية المرتبطة ببرامج الطاقة النووية المدنية يجب أن يضمن حمايتها بعناية حتى لا تتحول عن أهدافها . كما أن الأمن المادي للمواد النووية يجب أن يزداد . هذا ويجب على الوكالة الدولية للطاقة الذرية

أن تتلقى التأييد الكامل لجميع الأمم في اضعاف طابع الفاعلية على ضماناتها . ان أى دولة تنتهك هذه الضمانات يجب أن تواجه جزاءات فورية رادعه .
وثانيا ، ان التمسك بهذه الضمانات بالرغم من أهمية لا يبعد ضمانا ضد انتشار الأسلحة النووية في المستقبل . ويجب علينا أن نستمر في هذا الجهد لوضع الضوابط الدولية ضد الحصول على أو نقل إعادة التصنيع التي تنتج اليورانيوم .

ثالثا ، علينا ان نعترب بان احدى الدوافع الاساسية للحصول على تكنولوجيا اعادة التصنيع والاشراة ، هو الخوف من ان المواد غير الحساسة الضرورية وخاصة وقود اليورانيوم القابل للاستخدام في المفاعلات ، لن يصبح متوافرا بصورة يعتمد عليها . والام التي تظهر احساسها بالمسؤولية الدولية عن طريق قبول الضوابط الفعالة ، لها الحق ان تتوقع امدادات اقتصادية من المفاعلات النووية والوقود غير الحساس المرتبط بها . والولايات المتحدة باعتبارها المورد الرئيسي لهذـه المواد ، على استعداد ان تتولى مسؤولياتها في هذا المجال .

ففي المستقبل القريب ، سوف يعلن الرئيس فورد عن برنامج امريكي شامل للعمل الدولي بخصوص عدم انتشار الاسلحة النووية الذي سوف يوفق بين التوقعات العالمية للحصول على الامدادات النووية وبين المتطلبات العالمية للرقابة النووية . وبهذه الطريقة فاننا نأمل ان تعود الذرة مرة اخرى مصدرا للخير وليست مصدرا لفناء البشرية .

هناك موضوع آخر ذو أهمية كبرى وهو مؤتمر قانون البحار . ان المفاوضات التي انتهت في نيويورك أخيرا تمثل احد الأمور الأكثر أهمية وتعقيدا في تاريخ الدبلوماسية العالمية .

لقد سرنا في طريق طويل في هذه المفاوضات خلال السنوات الأخيرة بفضل مهارة واخلاص رئيس هذه الجمعية العامة الموقر . ان هناك اتفاقا بشأن مفهومين اساسيين هما ، المياه الإقليمية التي تمتد لمسافة اثني عشر ميلا فضلا عن المرور البريء فوق وخلال المضائق ، ومنطقة اقتصاديـة تمتد ٢٠٠ ميل فضلا عن ضوابط تلوث هامة . وفي كثير من المجالات ، فقد استبدلنا المناقشات الايدولوجية ، بالمجهود الجادة ، للوصول الى حلول ملموسة . وهناك اتفاق عام بان المشكلات القائمة يجب ان تحل في الدورة القادمة .

ولكن لا يوجد هنا مجال للاستكانة ، فالموضوعات الهامة لا تزال قائمة ، وهي ان لم تسـو فقد تقضي على كل تقدم حققناه بعد لأي فالمؤتمر يجب ان يوافق على التوازن بين حقوق السـدول الساحلية والحقوق الدولية في المنطقة الاقتصادية ، فضلا عن حرية البحوث العلمية البحرية ، واعادة الترتيبات الخاصة بتسوية المنازعات . والأكثر أهمية من ذلك ، نظام استغلال قاع البحار العميق .

ان الولايات المتحدة قدمت مقترحات رئيسية لحل قضية قاع البحار العميق ، وقد وافقنا على ان قاع البحار يمثل التراث المشترك للانسانية ، وقد اقترحنا نظاما مزدوجا لاستغلال معادن

قاع البحار ، يمكن على اساسه ان يخصص نصف مواقع التعدين للسلطة الدولية ، والنصف الآخر للدول وسكانها بصفة فردية على اساس المقدرة الخاصة ، وقد عرضنا ان نوفر الأموال لكي نقوم بنقل التكنولوجيا التي يحتاج اليها التعدين الدولي ، ووافقنا أيضا على اعادة النظر في الاتفاقية كل ٢٥ سنة على سبيل المثال ، حتى نستطيع ان نحدد ما اذا كانت الأحكام الخاصة بالتعدين في قاع البحار تسير بصورة منصفة .

ونتيجة لذلك ، فان بعض الدول قد صعدت من مطالبها وتشدت في الدفاع عنها . وأقول بصراحة ان هناك قيودا لا يمكن لاية حكومة امريكية ان تتعداها في الحاضر او في المستقبل ، وانما كانت هناك محاولات لفرض تنازلات تتعدى هذه الحدود ، فان الاعمال الانفرادية ستكون امرا محتما ، والدول التي لا تتمتع بمقدرة تكنولوجية من اجل التعدين في قاع البحار في المستقبل القريب ، لا يجب ان تسعى الى فرض مذهب يتمثل في الدولية الاجمالية على الدول التي تتمتع بهذه القدرة وحدها ، والتي وافقت طوعا على المشاركة فيها ، ان الولايات المتحدة تهتم بانماء القانون الدولي بصورة تدريجية ، فضلا عن وضع نظام اكثر استقرارا للتعاون الدولي ، ونحن على استعداد لتقديم تضحيات هامة في هذا المجال ، ولكن هذه التضحيات لا يمكن ان تتعدى الحدود المنصفة .

لذلك ، علينا ان نضع جانبا تلك الاساليب التي تؤدي الى التعطيل ، وأن نتجنب الضغوط ، وان نتخذ طريق التعاون . فاذا كنا نود ان نضع معاهدة تعتبر منصفة وعادلة من جانب البشرية ، فان اعمالنا سوف يكون لها معنى ، ليس فقط بالنسبة لنظام المحيطات ، ولكن بالنسبة لجميع الجهود الرامية الى انشاء مجتمع دولي يتسم بالسلم والتعاون والرفاهية . ان الولايات المتحدة سوف تقضي الفترة بين دورتي المؤتمر في اعادة النظر في مواقفها ، وسوف تتصل بالدول الأخرى على المستوى السياسي قبل الدورة القادمة بوقت طويل ، لوضع افضل الظروف الممكنة من اجل نجاح هذا المؤتمر .

ان الجيل الذي يحمل بالامن العالمي ، والتقدم الاقتصادي ، يواجه شكلا جديدا من اشكال العنف القاسية وهو الارهاب الدولي . فمنذ السنة الماضية التي تحدثت فيها امام الجمعية ، كان هناك ١١ خطف طائرة ، ١٩ حادث خطف ، ٤٢ هجوم مسلح ، ١١٢ حادث

تفجير قنابل ارتكبه الارهابيون الدوليون وقد قتل فيها سبعون شخص واصيب اكثر من ٢٠٠ شخص .
لقد آن الاوان لهذه المنظمة ان تقول للعالم ان اعمال القتل واساءة استخدام الابرياء
لا يمكن ان تبرر بدوافع سامية . فالاعمال الاجرامية لا يمكن ان تقبلها اية دولة متحضرة .
ان التهديد بالارهاب يجب ان يواجهه من خلال المجهودات التعاونية لجميع الدول ،
ويجب ان تتخذ الآن خطوات صارمة ، لكي نمنع خاطفي الطائرات والارهابيين من اماكن الحصول
على مأوى آمن ، بالاضافة الى مجهودات اضافية تدعو اليها الحاجة ، لحماية المسافرين سواء
كانوا في الجو أو على الارض .

ان الولايات المتحدة سوف تتخذ من الاجراءات ما يؤدي الى تحقيق هذا الأمن لهؤلاء
الابرياء ، ان اقتراح وزير خارجية المانيا الاتحادية ضد أخذ الرهائن هو اقتراح عملي بناءً لهذه
الجمعية .

ان الولايات المتحدة سوف تفعل كل ما في وسعها للعمل بصورة تتسم بالتعاون مع الأمم
المتحدة ، والاجهزة الدولية الأخرى لوضع حد للارهاب . ولكن علينا التزام بحماية حياة مواطنينا
اثناء سفرهم في الداخل أو في الخارج ونحن نعتزم ان نضطلع بهذه الالتزامات وان ننفذها ، واذ
قامت عوائق امام المجهودات الدولية ، فان الولايات المتحدة سوف تضطر للعمل من خلال أعمالها
التشريعية وبالتعاون مع الراغبين في الانضمام اليها .

ان الارهاب يعد مشكلة دولية ، ولا يمكن ان نفهم ان منظمة تضم دول العالم تفشل في
اتخاذ اجراءات فعالة ضده .

ان المعيار النهائي لكل ما نفعله جميعا بالطبع هو الانسان ، لذلك فان مجهوداتنا
المشتركة للحفاظ على حقوق الانسان يجب ان تكون من الاعتبارات التي تختبر التعاون الدولي .
اننا نحن الامريكيون ، في احتفالنا بالعام ال ٢٠٠ لاستقلالنا ندرك ونشعر بالفخر تجاه
تقاليدنا الخاصة ، فمؤسسي تلك الدولة تحدثوا منذ مائتي سنة عن المساواة وعن الحقوق المتساوية
لجميع الاشخاص ، ومنذ ذلك الوقت ، فان مثل الحرية والديمقراطية اصبحت اهداف البشرية
العالمية التي لا يمكن التفاوضي عنها . ولكن الحقيقة الواضحة ، ان الحقوق الانسانية تتعرض
للهجوم في معظم انحاء العالم ، فهناك أعمال القبح التعسفي ، وانكار الحقوق الاساسية ،
والسخرة ، والقضاء على حرية الدين ، والظلم العنصري ، فضلا عن القهر السياسي واستخدام
التعذيب ، والقيود على الاتصال وحرية التعبير ، كل هذه تعد مساوية لا تزال قائمة .

ان آداب أسرة الام المتحدة في حماية حقوق الانسان قد كان أقل مما كان يتوقع عند ما
 أنشئت المنظمة . ان مبادئ الاعلان العالمي واضحة جدا ، ولكن تنفيذ هذه المبادئ في المناقشات
 العامة لهذه الهيئة وفي المحافل الاخرى كانت قد اتسمت بالنفاق والمستويات المزدوجة والتمييز .
 ان الانكار الصارخ والمستمر لحقوق الانسان لا يعد أقل خطورة في دولة أوفي نظام اجتماعي عنه في
 دولة أوفي نظام اجتماعي آخر . كما أنه لا يمكن أن يقبل اذا تمت ممارسته ضد أعضاء عنصر آخر .
 ان المجتمع الدولي يجب أن يلعب دورا فريدا في هذا المجال فتطبيق معايير الاعلان
 العالمي لحقوق الانسان يجب أن تقوم بها الاجهزة الدولية القادرة ، ولكن في الوقت ذاته يجب
 أن نضمن أن هذه الاجهزة لا يجب أن تصبح مجرد منصات يمكن للامم عن طريقها أن تصدر أحكاما
 على نقائص الاخرين .

علينا أن نطبق معا الطرق العملية وهي :

— أن ننطلق من الاسس التي وضعت في الدورات السابقة من الجمعية العامة ولجنة حقوق
 الانسان لتخفيض أسلوب التعذيب .
 وتشجيع قبول الاجراءات الرامية الى حماية حقوق الاشخاص المعتقلين مثل لجوئهم الى
 القضاء واستشارة المحامين وزيادة العائلات فضلا عن الافراج عنهم بصورة سريعة .
 — تحسين الاجراءات التشغيلية للاجهزة الدولية التي تعنى بحقوق الانسان لجعلها
 فعالة منصفة .

— تدعيم قدرة الام المتحدة لمواجهة المشكلات المأساوية التي تزيد من عدد اللاجئين
 الذين أنكرت عليهم حقوقهم نتيجة للنزاع في كل قارة من القارات .
 ان الولايات المتحدة تتعهد بتأييدها الثابت لهذه المجهودات .
 ان التحدي لفن السياسة في هذا الجيل يتمثل في الانتقال من ادارة الازمات والتحكم فيها
 الى انشاء نظام دولي أكثر استقرارا وعدلا نظام لا يعتمد على القوة ولكن على ضبط القوة ليس على
 قوة ولكن على ضبط الروح الانسانية .

ان قوى التغيير العالمية تقوم بتشكيل مستقبلنا ، وسوف يأتي النظام بطريق أو بطريقتين
 اما أن يقوم الاقوياء بفرض ارادتهم أو عن طريق الاستخدام الحكيم للمؤسسات الدولية التي يمكن عن

طريقها أن نوسع من نطاق مصالحنا المشتركة وأن ندعم من احساسنا بالمجتمع الدولي .
 ومن السهل والمغرى أن يركز المرء - دون لئى - على الحصول على ميزات قومية ، وممن
 الا صعب أن نعمل مع الاعتراف بحقوق الاخرين .
 وخلال التاريخ فان عظمة الانسان والامم قد قيست بعملها في أيام الخطر ، وبدلا من ذلك
 فهناك تحد أكثر تعقدا وهو الحاجة الى انشاء مجتمع عالمي قائم على التعاون والسلام والعدالة
 واذا فشلنا فان الاجيال القادمة سوف تدفع ثمن فشلنا .
 اما اذا نجحنا فاننا سوف نكون جديرين بالامل التي تعلقها علينا البشرية .
 وانني على ثقة من أننا قادرون على النجاح .
 وعلينا أن نبدأ هنا من مجتمع الامم هذا .

رفعت الجلسة في الساعة ١٥/١٣